دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلّد 35، العدد 1، 2008

ثبوت الصحبة بالرواية الضعيفة عند المصنفين في الصحابة (دراسة نقدية)

عبد ربه سلمان أبو صعيليك ومحمد الأحمدي أبو النور*

ملخـص

اعتنى علماؤنا الأفاضل بتمييز الصحابة من غيرهم، فدونوا أسماءهم ومناقبهم وأخبارهم، وبذلوا قصارى جهدهم في حصرهم، وتحديد من صحبه ﷺ منهم ومن لم يصحبه، ومن سمع منه ومن لم يسمعه، ومن رآه ومن لم يره، على وجه الدقة والاستيعاب، وقد حاول الباحث أن يقف على صنيع العلماء في ثبوت الصحبة بالحديث الضعيف من خلال دراسة أمثلة من تراجم الصحابة المختلف فيهم، فمهد لهذه الدراسة بذكر مباحث لها صلة مباشرة بهذه المسألة، وختمها بذكر مجموعة من النتائج التي توصل إليها، منها: وضع العلماء طرقاً يميزون بها من ثبتت صحبته عن غيره، حتى لا يدخل غير الصحابة في مسمى الصحابي، وتعد الرواية من أشهر هذه الطرق، وليس كل من ذكر في كتب الصحابة يعد صحابياً، فمصنفاتهم في الصحابة تحوي كل من قيل فيه صحابي، سواء صح ذلك أم لم يصح،ومعظم المصنفين في الصحابة يقولون بإثبات الصحبة بالرواية الضعيفة على اختلاف درجات الضعف، جرياً على طريقتهم في التعامل مع مرويات المغازي والسير، ومعرفة الصحابة جزء من ذلك.

الكلمـات الدالـة: ثبوت الصحبة، المصنفون في معرفة الصحابة، الحديث الضعيف، نقدية.

المقدمـــة

الحمد رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير البشرية أجمعين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

إن من أشرف العلوم الشرعية علم الحديث الشريف، ومن أجلّ معارفه وأوجبه على طالب العلم الوقوف على معرفة صحابة رسول ا ﷺ، وتمييزهم من غيرهم ممن جاء بعدهم، لأنهم الواسطة بين رسول ا ﷺ وبين أمته، فهم أصحاب رسول ا ﷺ الذين نقلوا عنه حديثه وسنته ومعالم الدين وتفاصيل الشريعة لمن بعدهم، حتى اكتمل الدين بما نقلوه، وبهم ثبتت حجةُ ا تعالى على المسلمين.

ولا يثبت شيء من ذلك إلا بمعرفتهم، والوقوف على أسمائهم وأحوالهم وأخبارهم حتى نميز من استحق له شرف الصحبة العظيم ممن ثبتت صحبته عن غيرهم من الرواة، ولذلك فمن جهلهم من طلبة العلم الشرعي، وبخاصة أهل الحديث الشريف كان بغيرهم أشد جهلاً وأعظم إنكاراً.

ولذا اعتنى علماؤنا الأفاضل بتدوين أسمائهم ومناقبهم وأخبارهم، وبذلوا قصارى جهدهم في حصرهم، وتحديد من صحبه ﷺ منهم ومن لم يصحبه، ومن سمع منه ومن لم يسمعه، ومن رآه ومن لم يره، على وجه الدقة والاستيعاب.

وقد قال المحدثون: إن من أشرف علوم الدين، علم الحديث النبوي الشريف، ومن أجل معارفه وأوكدها تمييز أصحاب رسول ا ﷺ ممن خلف بعدهم؛ فبمعرفتهم يتميز الحديث المرسل من الحديث المتصل وذلك غير ممكن إلا بمعرفة ناقل الحديث صحابياً كان أم غير صحابي.

وتمييز الصحابي عن غيره، ليس دائما بالأمر القريب المنال، فلا يدركه إلا من أحاطه ا عزوجل وأكرمه بسعة العلم والمعرفة والحفظ.

وفي ذلك قال أبو عبد ا الحاكم في المعرفة:"ومن تبحر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ، فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول ا ﷺ يتوهمونه صحابياً، وربما رووا المسند عن صحابي فيتوهمونه تابعياً"(1).

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لتضيف لبنة جديدة في علم الحديث الشريف، للوقوف على صنيع المصنفين في

* إدارة المناهج، وزارة التربية والتعليم، الزرقاء، الأردن؛ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
تاريخ استلام البحث 2006/1/8، وتاريخ قبوله 2007/1/23.

الصحابة في مسألة إثبات الصحبة بالحديث الضعيف، مدعماً ذلك بالأمثلة التطبيقية على عدد من تراجم المختلف فيهم من الصحابة مرجحاً ثبوت خلاصة القول في ثبوت الصحبة أو نفيها.

وأصل هذا البحث مستلّ من أطروحة الدكتوراه المخطوطة العائدة للباحث[(2)]، فرأى أن يجمع ما تفرق من مسائل في هذه القضية العلمية المهمة، وتحريرها وتنقيحها ونشرها لتعميم الفائدة على المتخصصين في علم الحديث. ووسمه بـ "ثبوت الصحبة بالرواية الضعيفة عند المصنفين في الصحابة - دراسة نقدية".

منهج البحث

أما الطريقة الذي سلكها الباحث في كتابة هذا البحث، فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- جمعت ما تفرق في هذه المسألة، ورتبته تحت عناوين رئيسة في مباحث ومطالب.
- استشهدت على هذه المسألة بعدد من تراجم الصحابة المختلف فيهم باعتبارها أمثلة ونماذج تدلل مسألة ثبوت الصحبة بالرواية الضعيفة وتوضحها، ثم شرعت في دراسة تلك الشواهد في مواضعها، مستوعباً أقوال أهل العلم في صاحب الترجمة من حيث إثبات الصحبة له أو نفيها عنه، مناقشاً تلك الأقوال، ومرجحاً الصواب في نهاية كل ترجمة ما أمكن.
- قمت بتوثيق أقوال العلماء من مصادرها الأصلية، وعند عدم وجودها اعتمدت على المصادر الثانوية لأنها حفظت لنا الكثير من أقوال المصنفين في الصحابة، مراعياً ترتيب أسماء المصنفين على الأقدم وفاة.
- خَرجت المرويات المذكورة في البحث من أحاديث وآثار، وعزوتها إلى مصادرها الأصلية من كتب السنة، مراعياً تقديم أصحاب الكتب الستة أولاً، ثم رتبت البقية على الأقدم وفاة، وفي الحاشية قدمت صاحب اللفظ في البداية.
- تكلمت على أسانيد المرويات المذكورة من حيث الصحة والضعف مستعيناً بأقوال الأئمة في إصدار الأحكام إن وجدت.
- وقد جاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المقدمة: ذكر الباحث فيها أهمية الموضوع والمنهج الذي سلكه في تحليله.

والمبحث الأول: تمهيد للبحث، خصصه للحديث عن ماهية الصحبة من حيث التعريف بالصحابي لغة واصطلاحاً، وكيفية إثبات الصحبة من خلال بيان طرق إثباتها.

أما المبحث الثاني: فخصصه الباحث للحديث عن مسألة ثبوت الصحبة بالرواية الضعيفة من خلال أقوال أهل العلم، ودراسة نماذج من تراجم المختلف فيهم من الصحابة، ثم مناقشة وتحليل لتلك الشواهد.

وختم الباحث هذه الدراسة بخاتمة ذكر فيها أهم النتائج التي توصل إليها. ثم ذيل بحثه بثبت المصادر والمراجع.

وا   أسأل أن يتقبل مني عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به وإخواني طلبة العلم، وصلى ا   على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول
ماهية الصحبة

المطلب الأول: تعريف الصحابي لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الصحابي في اللغة

الصحابة، بفتح الصاد وبكسرها، والأكثر على الفتح:وهي إما جمع لصاحب، وإما مصدر صحب كسمع، يقال: صحب يصحب صحبةً، والصحبة في اللّغة تدور معانيها على الانقياد والملازمة والمعاشرة، والصحابي منسوب إلى الصحابة كالأنصاري منسوب إلى الأنصار.

جاء في لسان العرب تحت مادة: (صحب): صحبه يصحبه صحبة، بالضم، وصحابة بالفتح، وصاحبه: عاشره. والصحب: جمع الصاحب مثل راكب وركْب... قال أبو عبيد: "صحبتُ الرجلَ من الصحبة، وأَصحبت أي انقدت له".[(3)]

ثانياً: تعريف الصحابي اصطلاحاً

أما الصحابي في الاصطلاح فإذا أُطلق فالمراد به من صحب النبي ﷺ، وقد اختلف أهل العلم في تحديد مفهومه، ومن ذلك الخلاف المشهور بين المحدثين وبين أهل الأصول. فقد نص جمهور المحدثين على الاكتفاء بالرؤية فيمن يثبت له اسم الصحبة، كما قال الإمام أحمد،[(4)] وعلي بن المديني،[(5)] والبخاري،[(6)] وغيرهم ممن صنف في أسماء الصحابة.

قال ابن الصلاح: "المعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول ا   ﷺ فهو من الصحابة".[(7)]

وقال أيضاً: وبلغنا عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال: أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة".[(8)]

وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث: "والصحابي:

من رأى رسول ا ﷺ في حال إسلام الراوي، وإن لم تَطُلْ صحبته له، وإن لم يرو عنه شيئاً. هذا قول جمهور العلماء خَلَفاً وسلفاً.

وقد نص على أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة: البخاري وأبو زرعة، وغير واحد ممن صنف في أسماء الصحابة، كابن عبد البر وابن منْده وأبي موسى المديني، وابن الأثير".[9]

واستدلوا على ذلك بأن الصاحب اسم مشتق من الصحبة، والصحبة تعم القليل والكثير، ومنه يقال: صحبتُه ساعة وصحبتُه يوماً وشهراً وأكثر من ذلك، كما ذكر ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني فيما نقله عنه الخطيب في الكفاية: قال الباقلاني: لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً، كما أن القول مكلم ومخاطب وضارب مشتق من المكالمة والمخاطبة والضرب، وجار على كل من وقع منه ذلك قليلاً كان أو كثيراً، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأفعال، وكذلك يقال: صحبت فلاناً حولاً ودهراً وسنةً وشهراً ويوماً وساعةً، فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم.[10]

وخالفهم جماعة من أهل الفقه والأصول فذهبوا إلى أنه لا يكفي في دخوله في مفهوم الصحبة بمجرد الرؤية، بل لا يكون صحابياً إلا إن طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته معه على طريق التبع والأخذ عنه.

قال العلائي في تحقيق منيف الرتبة: وذهب آخرون إلى أن الصحابي إنما يطلق على من رأى النبي ﷺ، واختص به اختصاص المصحوب، وطالت مدة صحبته، وإن لم يرو عنه. حكاه الآمدي والأرموي عن جماعة.[11]

وقد عرفه الحافظ العراقي بتعريف جامع مانع سالم من الاعتراض فقال: "والعبارة السالمة من الاعتراض أن يقال: الصحابي من لقي النبي ﷺ مسلماً ثم مات على الإسلام".[12]

ومشى عليه الأبناسي وابن حجر وابن قطلوبغا والسخاوي والسيوطي والقسطلاني وزكريا الأنصاري والزرقاني وعلي القاري وغيرهم. وقاموا جميعاً بشرح محترزات هذا التعريف.[13]

المطلب الثاني: كيفية ثبوت الصحبة

أولاً: طرق إثبات الصحبة

لقد تناول العلماء موضوع الطرق التي تثبت بها صحبة الصحابي، وتنوعت عباراتهم في بيانها.

بين مجمل لها ومفصل

فقد جعلها أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير في طريقين: فقال أبو السعادات ابن الأثير: "ولمعرفة الصحابي طريقان: أحدهما: يوجب العلم، وهو الخبر المتواتر، أنه صاحب النبي ﷺ. والآخر:يوجب الظن، وهو إخبار الثقة والنقل الصحيح".[14]

وهناك من جعل الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابياً، يعرفُ بأحد خمسة أمور وهي:

أولا: أن يثبت بطريق التواتر أنه صحابي.

ثانيا: الشهرة والاستفاضة التي لم تبلغ حد التواتر.

ثالثا: قول صحابي معروف الصحبة بصحبة آخر.

رابعا: قول أحد من التابعين الموثقين، بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح كما قال الحافظ ابن حجر.

خامسا: دعوى معلوم العدالة في الزمن الممكن للصحبة.

وهو الذي مشى عليه ابن كثير والحافظ ابن حجر والسخاوي والسيوطي. إلا إن ابن كثير لم يذكر قول أحد التابعين أن فلاناً صحابي، وذكر طريقا آخر وهو روايته عن رسول ا ﷺ.[15]

- ومنهم من جعل الطرق أربعة، حيث لم يذكر قول أحد التابعين.

ومن هؤلاء: الإمام ابن الصلاح حيث قال في مقدمته:"ثم إن كون الواحد منهم صحابياً، تارة يعرف بالتواتر، وتارة بالاستفاضة القاصرة عن التواتر، وتارة بأن يروى عن آحاد الصحابة أنه صحابي، وتارة بقوله وإخباره عن نفسه بعد ثُبوت عدالته بأنّه صحابي وا أعلم".[16] ومشى على ذلك: الإمام النووي وابن جماعة والعراقي والأبنَاسي والشوكاني.[17]

ثانياً: إثبات الصحبة بالنص

وهذا هو الطريق الأساس وعليه المعتمد في إثبات الصحبة، وفيه أربعة أقسام، الثلاثة الأولى متفق عليها بخلاف القسم الرابع فقد اختلف فيه:

القسم الأول: القرآن الكريم، كما في قوله تعالى:﴿إِذْ يقول لِصاحبه لا تَحزن إن ا معنَا ﴾.[18]

فهذه الآية الكريمة أثبتت صحبة أبي بكر الصديق رضي ا عنه فهو المعني بالصاحب كما هو معلوم.[19]

القسم الثاني: الخبر المتواتر، كما في صحبة العشرة المبشرين بالجنة، وكذلك من تواترت عنه الرواية من الصحابة المكثرين الذين بلغ الرواة عنهم العدد المفيد للتواتر

كأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعبد ا بن عمرو بن العاص رضي ا عنهم، وأمثالهم.[20]

القسم الثالث: الخبر المشهور، وذلك بالشهرة أو الاستفاضة القاصرة عن رتبة التواتر، كما في صحبة عكاشَة ابن محصن وضمام بن ثعلبة وغيرهما.[21]

القسم الرابع: خبر الآحاد، ويتضمن أربعة طرق:

الطريق الأول: الرواية عن النبي ﷺ بطريق الرؤية أو السماع إذا كان ثابت العدالة والمعاصرة.

الطريق الثاني: إخبار مدعي الصحبة عن نفسه بأنه صحابي.

الطريق الثالث: قول صحابي معروف الصحبة بصحبة آخر.

الطريق الرابع: قول أحد ثقات التابعين، بأن فلاناً صحابي.[22]

والذي يعنينا في هذا البحث الطريق الأول: الرواية عن النبي ﷺ بطريق الرؤية أو السماع إذا كان ثابت العدالة والمعاصرة.

كأن يقول أحد التابعين :أخبرني فلان أنه سمع النبي ﷺ يقول، أو رأيت النبي ﷺ يفعل كذا.

وهذا الطريق ذكره العلائي وتبعه عليه ابن كثير في اختصاره. وبه تثبت الصحبة للراوي حال الرواية عنه، إذا صح السند بذلك، وكان ثابت العدالة والمعاصرة للنبي ﷺ.

قال العلائي عند مراتب ما تثبت به الصحبة: "الخامسة: أن يقول من عرِفَ بالعدالة والأمانة: "سمعت رسول ا ﷺ، أو رأيته يفعل كذا"، ونحو ذلك، ويكون سنّه يحتمل ذلك، والسند إليه صحيح، فهذا مقبول على القول الراجح".[23]

وقال أيضاً: "وأما إذا لم يكن معروفاً بالصحبة إلا من هذه الطريق- حال الرواية عنه وتسميته باسمه - فالظاهر الاعتماد على قول التابعي إذا كان ممن يعتمد قوله في مثل ذلك".[24]

وقال ابن كثير عند بيان طرق ثُبوت الصحبة: "وتارة بروايته عن النبي ﷺ سماعاً أو مشاهدة مع المعاصرة". وقال أيضاً: "أما لو قال: سمعت رسول ا ﷺ قال كذا، أو رأيته فعل كذا، أو كُنا عند رسول ا ﷺ ونحو هذا، فهذا مقبول لا محالة، إذا صح السند إليه، وهو ممن عاصره عليه السلام".[25] وصفوة القول إن الصحبة تثبت للراوي حال الرواية عنه إذا قال: سمعت أو رأيت، وصح السند بذلك، وكان ثابت العدالة والمعاصرة للنبي ﷺ.

المبحث الثاني: ثبوت الصحبة بالرواية الضعيفة

تعد الرواية من أشهر الطرق المذكورة عند العلماء لإثبات صحبة الصحابي، وعليها مدار ثُبوت صحبة الجمع الغفير من صحابة رسول ا ﷺ، وقد اعتنى العلماء بجمع تلك الأسماء ومروياتهم في مصنفاتهم في الصحابة وغيرها، وهذا يدل على مدى حرصهم الشديد وعنايتهم بحديث رسول ا ﷺ، لأن السنَن التي عليها مدار الأحكام الشرعية ومعرفة الحلال والحرام إلى غير ذلك من أمور الدين، إنما تثبت بعد معرفة رواتها ورجال أسانيدها، وأولهم صحابة رسول ا ﷺ، فإذا جهلهم الإنسان كان بغيرهم أشد جهلاً وأعظم إنكاراً.

وعند البحث في مصنفاتهم في الصحابة نجد أن جل اهتمامهم كان منْصباً على حصر أسماء كل من وردت له صحبة، أو له ذكر بما يدل على صحبته ولو كان بعيداً عنهم، سواء صح ذلك أم لا، لأن مقصدهم من ذلك عدم إغفال أي واحد من أصحاب رسول ا ﷺ، بل جمع كل من قيل فيه:أنه صحابي.

ولو تصفحنا مصنفاتهم فقلّما نجد ترجمة لأحدهم ليس فيها رواية، فهذه كتب المسانيد المصنفة على أسماء الصحابة، قائمة على جمع مرويات الصحابة كل في مسنده، وكذلك كتب المعاجم كمعجم الطبراني الكبير، ومعاجم الصحابة كمعجم البغَوي وابن قانع فهي قائمة على الرواية، سواء كان الإسناد بذلك صحيحاً أم ضعيفاً.

وقد قرر ذلك صراحة الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه الإصابة، حيث قال: "القسم الأول:فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه، أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة، أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان".[26]

وهذا خلاف ما قَرره الحافظ أبو نُعيم نظرياً كما في مقدمة "معرفة الصحابة" ففي خطبة كتابه وبعد أن أثنى على ا عزوجل، وصلى على سيدنا محمد ﷺ، قال: "أما بعد: فإن منْتحلي الآثار ومتبعي الروايات والأخبار أحب الوقوف على معرفة صفوة الصحابة، والمشهورين ممن حوت أساميهم وأذكارهم ديوان الرواة والمحدثين، وأسنانهم ووفاتهم تاريخ الحفاظ المتقنين، ممن ثبتت له عن الرسول ﷺ رواية، أو صحت له صحبة وولاية".[27]

ويلحظ من كلامه أنه صرح باشتراط صحة الرواية وثُبوتها لإثبات صحبة من كانت له رواية عن النبي ﷺ، لكنه عند التطبيق العملي في عرض التراجم يخالف ذلك غالباً.

ومن هنا كانت الرواية أحد الأسباب الموجبة للاختلاف في ثُبوت الصحبة، ولذلك فمن العلماء من يذكر أحدهم في الصحابة أو يثبت له الصحبة بالرواية الواحدة دون النظر إلى صحة الإسناد، ومنهم من ينفي عنه الصحبة لعدم صحة سند تلك الرواية.

وسأذكر بعض البراهين العملية على ما ذكرته من خلال دراسة تطبيقية على عدد من تراجم المختلف فيهم من الصحابة، وهي في المطالب الآتية :

المطلب الأول: التصريح بصحبة رجل في حديث واحد لا يصح إسناده.

قد يرد التصريح بصحبة الشخص المراد إثبات الصحبة له في حديث واحد لا يصح إسناده ، فيثبت بعضهم صحبته بذلك، وينفي آخرون الصحبة عنه.

المثال الأول: حيي بن حرام الليثي

"حيي" بتحتانيتين مصغراً هكذا جاء عندهم وبه ضبطه ابن حجر، وجاء عند ابن حبان وابن ماكولا:"حي" ، بفتح الحاء وبياء واحدة ، وبذلك ضبطه ابن ماكولا.(28)

ذكره في الصحابة: البخاري وابن حبان وابن السكن وابن يونس وابن منْده وأبو نعيم وابن عبد البر وابن ماكولا وابن الأثير.(29)

قال البخاري: له صحبة ، روى عنه أبو تميم الجيشاني، ولم يصح حديثه. وقال ابن حبان: له صحبة، يروي عنه أبو تميم الجيشاني. وقال ابن يونس: صحابي عداده في المصريين. وقال ابن السكن: له صحبة عداده في المصريين، وفي حديثه نظر. وقال ابن منْده وأبو نُعيم وابن عبد البر وابن الأثير: له صحبة، حديثه عند ابن لهيعة.(30) وقال الذهبي: له صحبة، نزل الشام.(31) وقال القضاعي في كتابه "الخطط": يقال إن له صحبة.(32) وذكروا له في ترجمته حديثاً واحداً وهو مستند إثبات صحبته، رواه ابن السكن وغيره من طريق ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن أبي تميم الجيشاني قال: "كان حيي الليثي من أصحاب النبي ﷺ، إذا مالت الشمس صلى الظهر في بيته، ثم راح، فإن أدرك الظهر في المسجد صلى معهم".(33)واللفظ كما في أسد الغابة.

وهذا الحديث جاء فيه التصريح بصحبته بقوله: "كان حيي الليثي من أصحاب النبي ﷺ" ولا يصح فهو حديث ضعيف، مدار إسناده على عبدا بن لَهيعة، وهو ضعيف عند جمهور المحدثين، كابن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي وابن حبان وغيرهم.(34)

وقد ضعف النقاد هذا الحديث وعلى رأسهم: الإمام البخاري وابن السكن فقد حكما بعدم صحة حديثه هذا.(35) وذكره مغْلَطاي في المختلف في صحبتهم.(36)

وذكره الحافظ ابن حجر في القسم الأول من الإصابة، وساق حديثه.(37)

ونفى صحبته وحكم على روايته بالإرسال: أبو حاتم الرازي، حيث قال:نزل الشام، لم يصح عندنا أن له صحبة، روى عنه أبو تميم الجيشاني.(38) وتبعه العلائي والعراقي فذكروه فيمن حكم على حديثه بالإرسال.(39)

والقول الراجح: إن حيي بن حرام الليثي، له حديث واحد ضعيف الإسناد، وهو المستند لإثبات صحبته، وعليه فلا تصح له صحبة.وا تعالى أعلم.

المثال الثاني: معد يكْرِب الهمداني

ذكره أبو أحمد العسكري وابن الأثير والذهبي في الصحابة.(40)

واعتمدوا في ذلك على ما رواه العسكري من طريق الفضل بن العلاء الكوفي عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معد يكْرِب، وكان من أصحاب رسول ا ﷺ، قال: "شكا رجل إلى النبي ﷺ وحشةً يجدها إذا دخَلَ منزله، فأمره أن يتخذَ زوجاً من حمام، ففعل فذهبت الوحشَة".(41)

وهذا الحديث يقتضي إثبات الصحبة له للتصريح الوارد فيه: "وكان من أصحاب رسول ا ﷺ".

وقد حكم الحافظ ابن حجر على سنده بالضعف.(42)

وقد ترجم له ابن الأثير أيضاً باسم: "معد بن يكْرِب" ونسب ذكره في الصحابة للمستغفري والعسكري وأبي موسى المديني، وقال: لا أعلم أهو والذي قبله واحد أم اثنان؟(43)

وذكر له في ترجمته حديثاً رواه الحسن بن سفيان والمستغفري والعسكري من طريق عمر بن موسى عن خالد ابن معدان عن معد يكْرِب قال: قال رسول ا ﷺ: "من أعتَقَ أو طَلَقَ ثم استَثْنَى فَلَه ثُنْياه".(44)

وإسناده موضوع؛ فمداره على عمر بن موسى بن وجيه الشامي، الكذاب الوضاع، وهو المشهور بكذبه وأنه سمع خالد ابن معدان بعد موته بأربع سنين كما في القصة المشهورة عند المحدثين - وهي ضعيفة الإسناد كما في الجرح والتعديل والميزان- قال أبو حاتم فيه: متروك الحديث ذاهب الحديث كان يضع الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال ابن عدي: هو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً. وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب، ولا الرواية عنه بحال؛ لأن المستمع إلى أخباره التي يرويها عن الثقات لا يشك أنها موضوعة. (45)

وذكره مغْلَطاي في المختلف في صحبتهم، وقال: ذكره أبو أحمد العسكري في جملة الصحابة، وقال: لم يسمع من النبي ﷺ، وذكر بعضهم أنه قد لحق، وأخرجه بعضهم في

المسند، وليست له صحبة.[46]

وذكره الحافظ ابن حجر في القسم الأول من الإصابة، وذكر الحديثين السابقين عند ابن الأثير وحكم على سنديهما بالضعف، ثم ذكر قول العسكري كما عند مغْلُطاي وتعقبه فقال:وهذا أعجب وهو يقول في روايته: "وكان من الصحابة"، وقد فرق ابن الأثير بين راويي هذين الحديثين وهما عندي واحد، لاتحاد الراوي عنهما، وليس في قوله الهمداني ما يمنع أنه راوي الحديث، فنسب مرة إلى مكانه ومرة إلى قبيلته مع أن السندين ضعيفان .[47]

ثم ترجم له الحافظ في القسم الرابع فيمن ذكر غلطاً باسم:معد بن يكْرِب، وأنكر على ابن الأثير التفرقة بين الاسمين، ورجح بأن صاحب الترجمتين واحد، لاتحاد الراوي عنهما.

قال الحافظ: "روى عنه خالد بن معدان حديثاً أورده أبو موسى في الذيل، ففرق بن الأثير بينه وبين معد يكرب الهمداني الذي ذكره أبو أحمد العسكري، فقال: لا أدري أهما واحد أو اثنان؟

قلت: الراوي من الطريقين خالد بن معدان فهو دليل الاتحاد".[48]

وذكره في التابعين: البخاري وأبو حاتم الرازي وابن حبان وقالوا: معدي كرب الهمداني، ويقال: العبدي، كوفي يروي عن ابن مسعود وخباب بن الأرت، روى عنه أبو إسحاق الهمداني.[49]

والقول الراجح: إن معد يكْرِب لم تثبت له صحبة بسبب عدم صحة حديثه المصرح بها، والله أعلم.

المثال الثالث: أَسيد بن صفْوان

نسبه ابن قانع بـ : السلمي.

وذكره في الصحابة: ابن قانع وابن منْده وأبو نُعيم وابن عبد البر وابن الأثير.[50]

قال أبو نُعيم: صاحب رسول الله ﷺ ، يعد في الحجازيين، تفرد بالرواية عنه عبد الملك بن عمير.

وقال ابن عبد البر: أدرك النبي ﷺ .وروى عن علي كرم الله وجهه حديثاً حسناً في ثنائه على أبي بكر رضي الله عنه.وقال ابن الأثير: له صحبة.[51]

وشكك في صحبته: الباوردي وابن السكن، فقال الباوردي: يقال إنه صحابي، وليس له رواية إلا عن علي. وقال ابن السكن: ليس بالمعروف في الصحابة.[52]

وذكره مغْلُطاي في المختلف في صحبتهم.[53]

وقال الذهبي: أَسيد بن صفوان، في وفاة النبي ﷺ إن صح.[54]

وذكره ابن حجر في القسم الأول من الصحابة وضعفَ حديثه.[55]

واعتمد من أثبت صحبته على ما رواه البزار وابن قانع والخلال وأبو نُعيم وابن الأثير والضياء المقدسي.من طريق عمر بن إبراهيم الهاشمي عن عبد الملك بن عمير عن أسيد ابن صفوان، وكانت له صحبة قال:" لما أن كان اليوم الذي قُبِض فيه أبو بكر ارتجت المدينةُ ، وجهشَ الناس كيوم قُبِض رسولُ الله ﷺ".[56]

واللفظ لابن قانع، وهو مختصر، ورواه غيره مطولاً.

وجاء في بعض طرقه: "عن أَسيد بن صفوان وكان قد أدرك النبي ﷺ ".

وعزاه الذهبي إلى الهيثم الشاشي في مسنده.وعزاه ابن حجر إلى ابن ماجة في التفسير.[57]

وهذ الحديث يقتضي إثبات الصحبة لأسيد بن صفوان، فقد جاء فيه التصريح بذلك في قوله:" عن أَسيد بن صفوان، وكانت له صحبة".

لكن إسناده موضوع؛ فمداره على عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي الهاشمي: قال الدارقطني كان كذاباً يضع الحديث، وقال ابن عقدة: ضعيف، وقال الخطيب: يروي المناكير عن الأثبات، وقال ابن القطان: مجهول، وقال الذهبي: كذاب.[58]

وبه أعلّوا هذا الحديث وضعفوه، وحكم بعضهم عليه بالوضع. فقد أعله الهيثمي في المجمع، فقال: "رواه البزار وفيه عمر بن إبراهيم الهاشمي وهو كذاب".[59] وساق الذهبي في الميزان: هذا الحديث من مسند الشاشي، وحكم عليه بالوضع، وجهل أسيد بن صفوان، حيث قال في ترجمة عمر بن إبراهيم: فساق أربعين سطراً يشهد القلب بوضع ذلك وأسيد مجهول[60]، وكذلك أعله الحافظ بن حجر في مختصر البزار، فقال: وعمر متهم بالكذب، وقال في الإصابة: عمر ابن إبراهيم الهاشمي، أحد المتروكين.[61]

وقال الحافظ في التقريب: مذكور في الصحابة.[62]

وذكره العلائي فيمن حكم على حديثه بالإرسال.[63]

والقول الراجح: إن أَسيد بن صفوان مجهول ولا تصح له صحبة، تفرد عبد الملك بن عمير برواية حديثه بسند موضوع.

المطلب الثاني: التصريح بالسماع من النبي ﷺ في رواية ضعيفة الإسناد فقد تقع للشخص المراد إثبات الصحبة له رواية واحدة أو أكثر وهي المستند الوحيد لإثبات صحبته،

وقد صرح فيها بسماعه أو لقائه بالنبي ﷺ، لكنها ضعيفة الإسناد.

فمن المصنفين من يثْبِتُ الصحبة بتلك الرواية وإن كانت ضعيفة، لتصريحه بالسماع أو اللقاء، وهناك من ينفي الصحبة لعدم صحة سند تلك الرواية.

ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: عمارة بن زعكرة أبو عدي الكنْدي الشامي

ذكره ابن سعد والبخاري وأبو حاتم والترمذي وبقي بن مخْلَد وابن أبي عاصم والبغَوي وابن قانع وابن حبان وابن السكن وابن منْده وأبو نُعيم وابن الجوزي وابن الأثير في الصحابة.(64)

قال البخاري: له صحبة، لم يصح إسناده، روى عنه عفير ابن معدان. وقال أبو حاتم: شامي له صحبة، وقال ابن السكن: له صحبة، حديثه في الشاميين، ولم يرو عنه غير حديث واحد وفيه نظر، وقال البغَوي: سكن الشام، وقال ابن منْده: عداده في الحمصيين. وقال ابن عبد البر: سمع رسول الله ﷺ-وذكر حديثه-ثم قال: ليس له غير هذا الحديث. وذكره ابن سعد فيمن نزل الشام من صحابة رسول الله ﷺ. وذكره بقي بن مخْلَد وابن حزم وابن الجوزي فيمن له حديث واحد من الصحابة.(65)

وقال المزي والذهبي وابن حجر: صحابي.(66)

وذكره الحافظ في القسم الأول من الإصابة، وأورد حديثه، وقال: "فيه عفَير بن معدان، وهو ضعيف".(67)

وشكك ابن حبان في ثُبوت صحبته، فعندما ذكره في الصحابة، قال: "يقال: إن له صحبة، وفي القَلْب منه شيء".(68)

وذكره مغْلَطاي في المختلف في صحبتهم.(69)

واعتمد من ذكره في الصحابة على حديث واحد رواه الترمذي وابن سعد وابن أبي عاصم والبغَوي وابن قانع وأبو نُعيم والبيهقي وابن الأثير والمزي من طريق الوليد بن مسلم حدثنا عفَير بن معدان أنه سمع أبا دوسٍ اليحصبي يحدث عن ابن عائِذ اليحصبي عن عمارةَ بنِ زعكرةَ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن الله عز وجل يقول: إن عبدي كُل عبدي الذي يذْكُرني وهو ملاق قرنَه. يعني عند القتال".(70) واللفظ للترمذي.

- ورواه أيضاً ابن قانع من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن ابن عائذ عن عمارةَ بن زعكرة قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره. وأعله ورجح الطريق الأول.(71)

والحديث من الطريق الأول يقتضي إثبات صحبة عمارة ابن زعكرة، لأنه صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ. لكن الحديث ضعيف جداً ولا يصح.

فمدار إسناده على عفَير بن معدان الحمصي وهوضعيف: قال أحمد: ضعيف منكر الحديث. وقال النسائي وابن معين: ليس بثقة.وقال مرة أخرى: ليس بشيء.وقال أبو داود: شيخ صالح ضعيف الحديث.وقال أبو حاتم: لا يشتغل بروايته. وقال أبو زرعة: منكر الحديث جداً، إلا أنه رجل فاضل، كان مؤذنهم بحمص، وكان من أفاضلهم، إلا أن حديثه ضعيف جداً. وقال ابن حبان: ممن يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره.(72) ولذلك ضعفَ البخاري وابن السكن حديثه كما تقدم عنهما.

وقال الترمذي بعد روايته للحديث: "هذا حديث غريب لا نَعرفه إلا من هذا الوجه، ليس إسناده بالقوي، ولا لعمارة بن زعكرة عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث الواحد".(73)

والقول الراجح: إن عمارة بن زعكرة ليس له إلا حديثٌ واحد صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ، ولا يصح حديثه، فمن المصنفين في الصحابة من أثبت صحبته، ومنهم من شكك في ثُبوت صحبته، فإن كان مستند من أثبت صحبته هذا الحديث فقط فلا تصح له صحبة، والله تعالى أعلم.

المثال الثاني: حبيب بن خراش العصري

العصري: بفتح المهملتين.هكذا ضبطه ابن حجر.(74)

ذكره الطبراني وابن منْده وأبو نُعيم وابن الجوزي وابن الأثير في الصحابة.(75)

قال ابن منْده: عداده في أهل البصرة. وقال أبو نُعيم وابن الجوزي: مجهول. وقال ابن الأثير: من عبد قيس عداده في البصريين.(76)

وذكره الصاغاني ومغْلَطاي في المختلف في صحبتهم.(77)

وقال الذهبي: عداده في البصريين يروي عنه ابنه محمد حديثاً.(78)

وذكروا له حديثاً واحداً في ترجمته وهو المستند لإثبات صحبته: رواه الطبراني وابن منْده وأبو نُعيم من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة عن عبيد بن حنَين الطائي عن محمد بن حبيب ابن خراش العصري عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "المسلمون إخوةٌ لا فَضلَ لأحد على أحد إلا بالتقوى".(79) واللفظ للطبراني. وهذا الحديث يقتضي إثبات صحبة حبيب بن خراش، لأنه صرح بسماعه من النبي ﷺ، لكن إسناده ضعيف جداً، فيه:

- عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة: قال أبو حاتم: كتبت عنه بالبصرة، وكان يكذب فضربت على حديثه.وقال الدارقطني: متروك يضع الحديث، وقال البغَوي: ضعيف

الحديث جداً. وقال الذهبي: منكر الحديث جداً.[80]

- ومحمد بن حبيب بن خراش: مجهول، فلم أقف على من ترجم له.
- وحبيب بن خراش العصري: مجهول كما تقدم عن أبي نُعيم وابن الجوزي.لم يرو عنه غير ابنه محمد.

وقال الهيثمي في المجمع: "رواه الطبراني، وفيه عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، وهو متروك".[81]

وذكره الحافظ في القسم الأول من الإصابة وقال: قال ابن منْده عداده في أهل البصرة، وروى بإسناد متروك، وساق حديثه.[82] ولذلك ذكره العلائي والعراقي فيمن حكم على روايته بالإرسال.[83]

والقول الراجح: إن حبيب بن خراش، له حديث واحد صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ، ولا يصح إسناده، وعليه فهو مجهول لا تصح له صحبة.

المثال الثالث: رجاء بن الجلاس

الجلاس: بفتح الجيم وفتح اللام الخفيفة، هكذا ضبطه ابن ماكولا وابن الأثير.[84]

ذكره ابن عبد البر وابن ماكولا وابن الأثير في الصحابة.[85]

أثبت صحبته ابن ماكولا وغيره، فقال: له صحبة، روت عنه ابنته أم الجلاس.

وقال ابن عبد البر: ذكره بعض من ألف في الصحابة، وقال: له صحبة، حديثه عن عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة عن أم بلج عن أم الجلاس عن أبيها رجاء بن الجلاس: "أنه سأل النبي ﷺ عن الخليفة بعده، فقال: أبو بكر". وهو إسناد ضعيف لا يشتغل بمثله.

وذكر ابن الأثير كلام ابن عبد البر بنصه.[86] ومستند إثبات صحبته الحديث المتقدم، وهو حديث ضعيف بهذا الإسناد، فيه عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، متروك الحديث ومتهم بالكذب.[87] وذكره ابن حجر في القسم الأول من الإصابة، ولم يذكر له شيئاً، وأحال على ترجمة زيد بن الجلاس.وفي ترجمة: زيد بن الجلاس أحال على: رجاء بن الجلاس.[88]

فلعل الحافظ ظن أنه بيض له في إحدى الترجمتين غفر ا عنه.

وذكره الصاغاني ومغْلَطاي في المختلف في صحبتهم.[89]

وذكره العلائي والعراقي فيمن حكم على روايته بالإرسال.[90]

وقد أعاد ابن عبد البر الحديث السابق في ترجمة زيد بن الجلاس وقال: إسناده ليس بالقوي.[91]

قال ابن الأثير: "أخرجه أبو عمر هاهنا، وعاد أخرج الحديث عن زيد الجلاس وأحدهما وهم، وا أعلم".[92]

والقول الراجح: إن رجاء بن الجلاس له حديث واحد صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ ولا يصح، وعليه فلا تصح صحبته، لعدم صحة طريق ثُبوتها الوحيد

المثال الرابع: أنس بن الحارث

ذكره في الصحابة: البخاري وأبو حاتم والعسكري والباوردي والبغَوي وابن السكن وابن شاهين والدغَولي وابن زبر وابن منْده وابن عبد البر وابن الأثير وغيرهم.[93]

قال البخاري: قُتل مع الحسين بن علي، سمع النبي ﷺ، قاله محمد - أي شيخه محمد بن يحيى الذهلي – ثم ساق إسناده عنه وضعفه.

وقال أبو حاتم: له صحبة قُتل مع الحسين بن علي عليه السلام.

وقال ابن الأثير: وقد وافق ابن منْده وأبو عمر وأبو أحمد العسكري، وقالا: له صحبة.[94]

ونفى أبو نُعيم والذهبي الصحبة عنه، فقد ذكره أبو نُعيم في الصحابة تبعاً لابن منْده، ثم تعقبه ونفى صحبته ورجح أنه من التابعين، حيث قال: ذكره بعض المتأخرين -يعني ابن منْده- فزعم أن عداده في أهل الكوفة، وأن حديثه عند أشعث ابن سحيم عن أبيه عنه أنه سمع رسول ا ﷺ يقول: الحديث. وذكره في الصحابة وهو من التابعين، وأشعث بن سحيم لم يعده الأئمة من الأشاعثة.[95]

وقال الذهبي: "كوفي روى أشعث بن سحيم عن أبيه عنه في مقتل الحسين، وقتل مع الحسين، ولا صحبة له وحديثه مرسل، قال المزي: له صحبة.فَوهم".[96]

وذكره الحافظ ابن حجر، في القسم الأول من الإصابة، وذكر حديثه الآتي وقول الذهبي السابق، وتعقبه منْكراً عليه، فقال: "ولا يخفى وجه الرد عليه مما أسلفناه، وكيف يكون حديثه مرسلاً، وقد قال: "سمعت"، وقد ذكره في الصحابة البغَوي وابن السكن والدغَولي وابن زبر والباوردي وابن منْده وأبو نُعيم وغيرهم".[97] وذكره مغْلَطاي في المختلف في صحبتهم.[98]

واستند من أثبت صحبته على حديث واحد ، رواه البخاري في التاريخ والبغَوي وابن السكن وابن عساكر من طريق سعيد بن عبد الملك بن واقد الحراني عن عطاء بن مسلم الخفاف، عن الأشعث ابن سحيم عن أبيه قال: سمعت أنس بن الحارث يقول: سمعت رسول ا ﷺ يقول: "إن ابني

هذَا يعني الحسين يقْتَلُ بأرض يقال لها: كربلاء ، فمن شهد ذلك منكم فَلْينْصره". قال: فخرج أنس بن الحارث إلى كربلاء فقُتل بها مع الحسين رحمة ا عليهما.[99] واللفظ للبغوي.

قال البخاري بعد سياق إسناده: وسعيد بن عبد الملك يتكلمون فيه.

وقال البغَوي: ولا أعلم روى غيره.[100]

وقال ابن السكن: في حديثه نظر، ليس يروى إلا من هذا الوجه ولا يعرف لأنس غيره.[101]

قلت: وهذا الحديث ضعيف جداً، لا يعرف إلا بهذا الإسناد، وقد تفرد به ضعفاء عن مجاهيل.وبيان ذلك:

- فقد تفرد به سعيد بن عبد الملك بن واقد الحراني: وهو ضعيف جداً.

قال البخاري: يتكلمون فيه، وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه روى أحاديث كذب، وقال الدارقطني: ضعيف لا يحتج به. واتهمه سبط بن العجمي بالوضع في الحديث.[102]

- وكذلك شيخه عطاء بن مسلم الخفّاف: قال وكيع والفضل بن موسى: ثقة، وقال ابن معين: ليس به بأس وأحاديثه منكرات، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال أبو زرعة: كان من أهل الكوفة دفن كتبه ثم روى من حفظه فَوهم، وكان رجلاً صالحاً، وقال أبو حاتم: كان شيخاً صالحاً، وكان دفن كتبه فلا يثبت حديثه وليس بقوي، وقال أبو داود: ضعيف، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال ابن حبان: كان شيخا صالحاً دفن كتبه ثم جعل يحدث؛ فكان يأتي بالشيء على التوهم فيخطئ، فكثر المناكير في أخباره، وبطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات.[103]

- أما الأشعث بن سحيم عن أبيه: فلم أقف على من ترجم لهما، إلا ما وجدته عند أبي نُعيم بعد أن عد صاحب الترجمة من التابعين، قال: "وأشعث بن سحيم لم يعده الأئمة في الأشاعثة".[104]

ويفهم من كلام الحافظ أبي نُعيم أنه لم يعثر على من ترجم له، فلم يقف على عينه وشخصه من يكون، وبالتالي فهو مجهول لا يعرف من هو، وكذلك والده!!. وا تعالى أعلم.

وبعد ذلك، فلا نستطيع أن نجزم بصحبة أنس بن الحارث بمجرد رواية واحدة ضعيفة منكرة، يتوقف عليها مدار إثبات الصحبة له، ومع هذا الضعف في طريق ثُبوت صحبته الوحيد، إلا أن الحافظ بن حجر جزم بصحبته تبعا للأكثرية العظمى!!، كما تقدم عنه، وفي كلامه نظر، لعدم ثُبوت مستند إثبات صحبته ولا ينفعه تصريحه بالسماع ما دام الإسناد ضعيفاً، أما مجرد ذكره في كتب الصحابة فلا يعني ذلك ثُبوت صحبته، فهم يذكرون كل من كانت له رواية عن النبي ﷺ، ثبتت روايته أم لم تثبت، بل وهناك من ذكره في الصحابة، ونفى صحبته وعده من التابعين كما تقدم عن الحافظ أبي نُعيم والذهبي.

ومما يؤيد نفي الصحبة عنه: أن ابن حبان ذكره في التابعين، وقال: أنس بن الحارث قُتل مع الحسين بن علي، روى الأشعث بن سليم عن أبيه عنه.[105]

ويلحظ: أن ابن حبان قال: "روى الأشعث بن سليم عن أبيه عنه"، وهكذا جاء عند ابن عبد البر.[106]

وهو خلاف ما تقدم، فجاء عندهم: "الأشعث بن سحيم".

والأشعث بن سلَيم بن أسود: قال أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو داود والنسائي والبزار: ثقة، وقال العجلي: من ثقات شيوخ الكوفيين وليس بكثير الحديث إلا أنه شيخ غالٍ.وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات.[107]

وأبوه سلَيم بن أسود: يكنى أبا الشعثاء المحاربي الكوفي: من كبار التابعين ، متفق على توثيقه، قال ابن معين والعجلي والنسائي وابن خراش: ثقة، وقال أبو حاتم: من التابعين: لا يسأل عنه.[108]

وعليه فإن صح ما قاله ابن حبان، فيبقى إسناد حديثه ضعيفاً لا تثبت به صحبته، لأجل غيرهما من الضعفاء، وبذلك يكون عده في التابعين أقرب منه إلى الصحابة، كيف وشرف الصحبة عظيم لا يناله إلا من استحقه بطريق ثابت، وا تعالى أعلم.

المثال الخامس: شُعيب بن عمرو

هكذا جاء غير منسوب عند الأكثرين، وجاء منسوباً بـ"الحضرمي" عند ابن عبد البر وابن الأثير وابن حجر.

ذكره ابن أبي عاصم والبغَوي وابن قانع والطبراني وأبو نُعيم وابن الجوزي في الصحابة.[109]

قال ابن منْده: قيل له صحبة، وفي إسناد حديثه نظر.[110]

وقال ابن عبد البر: لا يصح حديثه أن النبي ﷺ كان يصبغ بالحناء.[111]

وذكره مغُلْطاي في المختلف في صحبتهم.[112]

وقال الذهبي في التجريد: له حديث لا يصح.[113]

وذكره الحافظ بن حجر في القسم الأول من الإصابة، وقال: "ذكره ابن أبي عاصم والبغَوي والطبراني وغيرهم في الصحابة".[114]

واعتمد من أثبت صحبته على حديث واحد: رواه ابن أبي عاصم والبغَوي وابن قانع والطبراني وأبو نُعيم من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب عن سلمة بن رجاء عن عائذ بن

شريح: سمع أنس بن مالك، وشعيب بن عمرو، وناجية بن عمرو، يقولون: "رأينا رسول ا ﷺ يخضب بالحناء".[115] واللفظ للبغوي.

وظاهر الحديث يقتضي إثبات صحبته، لأنه رأى النبي ﷺ، لكن إسناده ضعيف، كما تقدم عن ابن عبد البر وابن منْده.

وقال الهيثمي في المجمع: رواه الطبراني وفيه عائذ بن شريح وهو ضعيف.[116]

وهو كما قال، فقد تفرد بروايته، عائذ بن شريح الحضرمي: وهو ضعيف، قال أبو حاتم: في حديثه ضعف. وقال ابن حبان: كان قليل الحديث ممن يخطئ على قلته، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً.وقال ابن طاهر: ليس بشيء.[117]

- وتفرد به أيضاً يعقوب بن حميد بن كاسب: قال ابن معين والنسائي: ليس بثقة ، وقالا مرة: ليس بشيء.

وقال ابن معين مرة أخرى: ثقة، وقال أبوحاتم والأزدي: ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: لا بأس به وبرواياته وهو كثير الحديث كثير الغرائب.[118]

والقول الراجح: إن شعيب بن عمرو الحضرمي له حديث واحد صرح فيه برؤيته للنبي ﷺ ، ولا يصح سنده، وعليه فلا صحبة له.

المثال السادس: شَرِيك بن حنْبل العبسي

وقيل: شرحبيل بن حنبل، وهو وهم ، قاله البخاري وابن حبان.[119]

ذكره في الصحابة: الترمذي- كما قال ابن حجر- والبغَوي والطبراني وابن منْده وأبو نُعيم وابن عبد البر، وقال البغَوي: سكن الكوفة روى عن النبي ﷺ حديثاً.[120]

ونفى أبو حاتم والعسكري الصحبة عنه، وحكما على روايته بالإرسال.

فقال أبو حاتم الرازي: "روى عن النبي ﷺ وهو مرسل، ليست له صحبة، ومن الناس من يدخله في المسند".[121]

وقال العسكري: لا يثبت له صحبة، وقد أدخله بعضهم في المسند، وإنما روي مرسلاً عن النبي ﷺ.[122]

وقال ابن عبد البر بعد أن ذكر حديثه الآتي: قالوا: حديثه مرسل، وقد أدخله قوم في المسند.[123]

وذكره مغْلَطاي في المختلف في صحبتهم.[124]

وذكره الذهبي في التجريد وقال: أرسل.[125]

وذكره الحافظ بن حجر في القسم الأول من الإصابة، وقال: "ذكره الترمذي والبغَوي في الصحابة" وساق حديثه وذكر قول أبي حاتم والعسكري في نفي صحبته ثم قال: "ولا يصح الجزم بأن حديثه مرسل مع تصريحه بالسماع إلا إن كان المراد أن راوي التصريح ضعيف".[126]

بخلاف ما جاء عنه في التهذيب فقد جزم الحافظ بأن حديثه مرسل حيث قال: وأورد ابن منْده حديثه وفيه التصريح بسماعه عن النبي ﷺ، ثم ذكر أنه روي عنه عن علي وهو الصواب.[127]

واعتمد من ذكره في الصحابة على حديث واحد له ذكروه في ترجمته.

- رواه البغَوي وابن شاهين وابن منْده من طريق يونس ابن أبي إسحاق عن عمير بن تميم سمعت شَريك بن حنبل قال سمعت رسول ا ﷺ يقول: "من أكلَ من هذه الشجرة الخبيثة فلا يقْربن المسجِد ".[128] واللفظ للبغوي.

وهذا الحديث يقتضي إثبات الصحبة لشريك بن حنبل، لأنه صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ .

وقد روي من غير تصريح بالسماع من النبي ﷺ .

- رواه ابن أبي شيبة والبغَوي وأبو نُعيم من طريق يونس ابن أبي إسحاق عن عمير بن قُميم عن شريك بن حنبل قال قال رسول ا ﷺ.فذكره .[129]

- ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن يونس عن أبي إسحاق عن عمير عن شَريك بن حنبل قال قال رسول ا ﷺ فذكره.[130]

قلت: وهذا الحديث حكم عليه أبو حاتم والعسكري بالإرسال كما تقدم، وهذا ينطبق على الرواية المعنعنة، بخلاف الرواية المصرحة بسماع شَريك بن حنبل من النبي ﷺ ففيها الإشكال؟!!

وجوابه: أن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، هو مدار هذه الطرق، فرواه مرةً عن عمير عن شَريك، مصرحاً بسماع شريك من النبي ﷺ، ومرةً معنعناً، ومرةً رواه عن أبيه عن عمير عن شريك معنعناً.

ويونس هذا قال فيه ابن مهدي: لم يكن به بأس ، وقال ابن معين: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: كان صدوقاً إلا انه لا يحتج بحديثه.وقال يحيى القطان: كانت فيه غفلة شديدة. وقال أحمد: حديثه مضطرب، وقال الأثرم: سمعت أحمد يضعف حديث يونس عن أبيه. وقال ابن خراش: في حديثه لِين.[131]

قلت: ولعل تصريح شَريك بالسماع وهم من يونس بن أبي إسحاق، وا تعالى أعلم.

وعلة ثانية: وهي الراوي عن شريك: عمير بن قُميم أو

تميم التغلبي. ذكره البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكروا له راوياً عنه إلا أبا إسحاق السبيعي وابنه يونس.[132]

وهناك علة في رواية ابن أبي شيبة الأخيرة: وهي تدليس أبي إسحاق السبيعي، فقد عده الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين[133]، ولم يصرح في سنده بالسماع من شيخه.

وقد تفرد برواية هذا الحديث وهو المستند الوحيد لإثبات صحبة شريك بن حنبل.

- ورواه البزار والطحاوي من طريق قيس بن الربيع عن أبي إسحاق السبيعي عن شريك بن حنبل عن علي بن أبي طالب رضي ا عنه مرفوعاً.[134]

- ورواه الترمذي وأبو داود من طريق أبي وكيع عن أبي إسحاق عن شريك بن حنبل عن علي ابن أبي طالب رضي ا عنه موقوفاً.[135]

وقد أعل أبو حاتم والترمذي والبزار من قال في هذا الحديث: عن شريك بن حنبل عن علي مرفوعاً وموقوفاً، وصوبوا من قال: عن شريك بن حنبل عن النبي ﷺ، وحكموا عليها بالإرسال. بخلاف الدارقطني فقد رجح من قال: عن شريك عن علي مرفوعاً، وكذلك ابن منْده.[136]

ولذلك نفى صحبته جماعة من العلماء، وقد عدوه من التابعين وحكموا على حديثه بالإرسال.

فقد ذكره ابن سعد والبخاري وأبو حاتم وابن حبان وابن ماكولا، في التابعين، وقالوا: كوفي روى عن علي رضي ا عنه، روى عنه أبو إسحاق الهمداني وعمير بن قُميم التغلبي.

وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة، وقال: روى عن علي بن أبي طالب، وكان معروفاً قليل الحديث.[137]

وذكره العلائي والعراقي فيمن حكم على حديثه بالإرسال.[138]

وذكره الذهبي في الميزان وقال: لا يدرى من هو، وفي المغني: لا يعرف.[139]

قلت: وليس كما قال، فقد تقدم عن ابن سعد أنه قال: وكان معروفاً قليل الحديث.

وقال الحافظ في التهذيب: روى عن النبي ﷺ مرسلاً. وكذلك في التقريب فقال: ثقة من الثانية ولم يثْبتْ أن له صحبة.[140]

وهو خلاف ما تقدم عنه في الإصابة، من إثبات صحبته.

والقول الراجح: إن شَرِيك بن حنبل العبسي، له حديث واحد صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ ولا يثبت حديثه، وعليه فهو تابعي لا تصح له صحبة.

المطلب الثالث: رواية المجهول عن رجل بما يقتضي إثبات الصحبة له

وهو أن تقع رواية أو أكثر تفرد بروايتها راو مجهول العين عن رجل بما يقتضي إثبات الصحبة له، وهو المستند والطريق الوحيد لإثبات صحبته. فمن كان حاله كذلك فهو مجهول لا تصح له صحبة، لعدم ثُبوت طريقها، بسبب جهالة الراوي عنه وتفرده بالرواية عنه.

فلا نستطيع إثبات الصحبة لأحد، إذا تفرد بمستندها راو مجهول لا تعرف عينه ولا حالة.

قال الدارقطني: وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر: إذا كان راويه عدلاً مشهوراً أو رجلاً قد ارتفع اسم الجهالة عنه.

وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته أرتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد، انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره، وا أعلم.[141]

وقال الخطيب البغدادي: "المجهول عند أهل الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد".[142]

وقال العلائي في تحقيق منيف الرتبة: "إن من لم يرو عنه إلا راو واحد فهو محكوم عليه بالجهالة، إلا أن يكون بعض الأئمة قد وثقه."[143]

وقال أيضاً في أثناء حديثه على إخبار التابعي عن رجل بما يقتضي أنه صحابي حال الرواية: "وأما إذا لم يكن معروفاً بالصحبة إلا من هذه الطريق، فالظاهر الاعتماد على قول التابعي إذا كان ممن يعتمد قوله في مثل ذلك".[144]

ولا شك أن المجهول لا يعتمد على قوله في شيء، فكيف إذا كان هذا في موضوع الصحبة وهو أمر في غاية الخطورة أن ندخل في الصحابة من ليس منهم وأن نثبت الصحبة لأحد برواية أمثال هؤلاء المجاهيل. ومع ذلك فمن المصنفين من يذكر أمثال هؤلاء في الصحابة ويثبت له الصحبة بتلك الرواية، ومنهم من يذكره فيهم وينفي صحبته. ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: عبد الرحمن بن دلْهم

ذكره في الصحابة: مطيّن والحسن بن سفيان والباوردي

والبغَوي والعسكري وابن منْده وأبو نُعيم.[145]

وأثبت العسكري صحبته، فقال: له صحبة.[146]

وذكروا له في ترجمته حديثين وهما مستند إثبات صحبته:

الحديث الأول: رواه البغَوي ومطين وابن منْده وأبونعيم من طريق عيسى بن شعيب عن الحجاج ابن ميمون عن حميد ابن أبي حميد عن عبد الرحمن بن دلهم أن رجلاً قال: "يا رسول ا علمني عملاً أدخل به الجنة؟ قال: "لا تغضب ولك الجنة" قال: زدني، قال: "لا تسأل الناس ولك الجنة"، قال زدني، قال: "استغفر ا في اليوم سبعين مرة قبل أن تغيب الشمس، يغفر لك ذنب سبعين عاماً". الحديث.[147] واللفظ لأبي نعيم.

الحديث الثاني: رواه الباوردي وابن حبان وأبو نُعيم وابن الجوزي في الموضوعات بنفس الإسناد السابق، قال قال رسول ا ﷺ: "قُدس العدس على لسان سبعين نبياً منهم عيسى بن مريم، يرق القلب ويسرع الدمعة وعليكم بالقرع، فإنه يشد الفؤاد ويزيد في الدماغ".[148] واللفظ لأبي نعيم.

والحديثان تفرد بهما حميد بن أبي حميد، عن عبد الرحمن ابن دلهم، ولم يصرح فيهما بسماعه من النبي ﷺ . وحميد بن أبي حميد الشامي: مجهول، قال ابن معين وأحمد: لا أعرفه، وقال ابن حجر: مجهول.[149]

وإسنادهما منكر جداً، فمداره على:

- عيسى بن شعيب البصري: قال الفلاس: بصري صدوق.وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ حتى فحش خطؤه فلما غلب الأوهام على حديثه استحق الترك. وروى حديثه: "قُدس العدس".

وقال الحافظ ابن حجر: وشيخه ضعيف مجهول وليس إلصاق الوهن به بأولى من إلصاق الوهن بالآخر وشيخ شيخه ضعيف أيضاً.[150]

- وشيخه الحجاج بن ميمون: ترجم له الحافظ ابن حجر في اللسان وقال: منكر الحديث قاله ابن طاهر انتهى، وروى عن حميد بن أبي حميد الشامي، روى عنه عيسى بن شعيب مناكير كثيرة منها ما ذكره بن حبان في ترجمة عيسى بن شعيب البصري – وذكره-، ونقل البخاري عن الفلاس أنه صدوق، فإلصاق الوهن بحجاج بن ميمون أولى من إلصاق الوهن به.[151]

وقال ابن منْده في كل منهما: هذا حديث منكر.وحكم ابن الجوزي على حديث العدس بالوضع.[152]

ونفى عنه الصحبة: أبو حاتم والبغَوي وابن منْده وأبو نُعيم وابن الجوزي وابن الأثير والذهبي.[153]

قال أبو حاتم: ليست له صحبة. وقال البغَوي: لا أحسب له صحبة.

وقال ابن منْده وابن الأثير: مجهول لا تعرف له صحبة، وفي إسناد حديثه نظر. وله أحاديث كلها منكرة.

وقال أبو نُعيم: مجهول، في إسناد حديثه نظر، ولا تثبت له صحبة.

وقال ابن الجوزي بعد أن ذكر حديث العدس في كتابه "الموضوعات": هو موضوع لأن ابن دلهم ليس بصحابي، وعيسى بن شعيب، قال ابن حبان: فحش خطؤه فاستحق الترك.

وقال الذهبي: مجهول، له حديث في إسناده نظر.[154]

وذكره مغْلَطاي في المختلف في صحبتهم.والعلائي والعراقي فيمن حكم على روايته بالإرسال. والحافظ ابن حجر في القسم الأول من الإصابة.[155]

والقول الراجح: إن عبد الرحمن بن دلهم مجهول، لا تصح له صحبة، ذكروا له في ترجمته حديثين لم يصرح فيهما بسماعه من النبيﷺ ، تفرد بروايتهما عنه، حميد بن أبي حميد وهو مجهول، وإسنادهما منكر جداً.

المثال الثاني: عبد ا بن أبي شَديدة

ذكره البغَوي وابن قانع وابن السكن وابن منْده وأبو نُعيم في الصحابة.[156]

قال ابن قانع : عبد ا بن أبي شديد بن عبد ا بن ربيعة ابن الحارث بن حبيب بن الحارث بن مالك بن خُطيط بن جشم بن قُسي - وهو ثقيف.[157]

واعتمد من ذكره في الصحابة على ما رواه البغَوي وابن قانع وابن السكن وابن منْده وأبو نُعيم من طريق سويد أبي حاتم عن محمد بن سعيد الطائفي قال أخبرني أخي المغيرة ابن سعيد قال: دخلت مع عبد ا بن أبي شديدة بستاناً وفيه سدرة قد علَتْ، فقلت: لو قطعتها، فقال: معاذ ا ، إن رسول ا ﷺ قال: "من قطع سدرة من غير زرع بنى ا له بيتاً في النار".[158] واللفظ للبغوي.

وقد جاء عند ابن السكن وابن قانع: "عبد ا بن أبي شديد" بدون هاء. وقد وقع التصريح بسماعه من النبي ﷺ في رواية ابن قانع ولفظها: "عن عبد ا بن أبي شديد قال سمعت رسول ا ﷺ يقول: "من قطع سدرة إلا من [حرث] بنى ا له بيتاً في النار".[159]

قال الحافظ ابن حجر بعد أن أورد حديثه من طريق ابن قانع: وكذا وقع عند ابن السكن بلا هاء لكن لم أر عنده ولا عند غيره التصريح بـ "سمعت" إلا في رواية ابن قانع.[160]

وهذا الحديث لم يصرح فيه عبد ا بن أبي شديدة بسماعه

من النبي ﷺ، إلا ما ورد في رواية ابن قانع من التصريح بالسماع، وهو في الظاهر يقتضي إثبات الصحبة له، وإسناده ضعيف، ولا يصح؛ فهو مجهول، لم يرو عنه غير مغيرة بن سعيد الطائفي، وقد تفرد عنه برواية هذا الحديث، وهو أيضاً مجهول، لم يرو عنه إلا أخوه محمد بن سعيد الطائفي. وقد ترجم له ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، وقال: يروي عن عبد ا بن أبي شديدة، روى عنه أخوه محمد بن سعيد الطائفي[161].وابن حبان معروف بتوثيق المجاهيل، ولم أقف على متابع لابن حبان في الترجمة له.

- ومحمد بن سعيد الطائفي أبو سعيد المؤذن: ترجم له المزي في التهذيب وقال: روى عن أخيه المغيرة بن سعيد الطائفي.وقال الحافظ في التقريب: صدوق.[162]

ولذلك نفى صحبة ابن أبي شديدة، جماعة من العلماء، ووصفوه بالجهالة، وعدوه تابعياً وحكموا على روايته بالإرسال.

فقد نفى صحبته: البخاري وأبو حاتم والعسكري وابن السكن وأبو نُعيم وابن الأثير والذهبي.

قال البخاري: عبد ا بن أبي شديدة عن النبي ﷺ في السدر، سمع منه مغيرة بن سعيد الطائفي، مرسل.[163]

وقال ابن أبي حاتم: عبد ا بن أبي شديدة روى عن النبي ﷺ، مرسل في النبيذ روى عنه مغيرة ابن سعيد الهلالي سمعت أبي يقول ذاك، وسمعته يقول: هو مجهول.[164]

وذكره العسكري في فصل "من روى عن النبي ﷺ ولم يلقه"، وقال: روى عن النبي ﷺ مرسلاً في النبيذ والسدر.[165]

والعسكري تبع ابن أبي حاتم في ذكر روايته في النبيذ.ولعلها تصحيف وإنما هي السدر، كما ذكر البخاري في تاريخه، وابن أبي حاتم يكثر النقل عن البخاري، ومما يؤيد صحة ذلك، أن الحافظ ابن حجر نقله عن ابن أبي حاتم بلفظ: السدر، وأيضاً لم يذكروا له إلا هذا الحديث الواحد في النهي عن قطع السدر، كما تقدم.[166]

وقال ابن السكن: لم يثبت إسناده.[167]

وقال أبو نُعيم وابن الأثير: يعد في أهل الطائف، روى عنه المغيرة بن سعيد الطائفي، لا تصح له صحبة.[168]

وقال الذهبي في التجريد: لا صحبة له. وقال في الميزان: تابعي أرسل، روى عنه مغيرة بن سعد، مجهول.[169]

وذكره مغْلَطاي في المختلف في صحبتهم.[170]

وذكره الحافظ ابن حجر في القسم الأول من الإصابة.[171]

والقول الراجح: إن عبد ا بن أبي شديدة، تابعي مجهول أرسل حديثاً، ظاهره يقتضي إثبات الصحبة له ولا يصح، فقد تفرد بروايته عنه مغيرة بن سعيد الطائفي وهو مجهول أيضاً.

المثال الثالث: ركْب المصري.

أثبت عباس الدوري صحبته، فقال: له صحبة.[172]

وذكره في الصحابة: ابن أبي عاصم والبغَوي والباوردي وابن شاهين وابن حبان والطبراني وابن منْده وأبو نُعيم وابن عبد البر وابن الجوزي وابن الأثير.[173]

قال البغَوي: لا أدري سمع النبي ﷺ أم لا ؟.

وقال ابن حبان: يقال: إن له صحبة إلا أن إسناده ليس مما يعتمد عليه وهو من حديث أهل الشام.

وقال ابن عبد البر: كندي، له حديثٌ واحد حسن عن النبي ﷺ، فيه آداب وحض على خصال من الخير والحكمة والعلم، ويقال: إنه ليس بمشهور في الصحابة، وقد أجمعوا على ذكره فيهم، وروى عنه نصيح العنسي. وقال ابن منْده: غير منسوب، وهو مجهول، لا تعرف له صحبة. وقال أبو نُعيم: غير منسوب.وقال ابن الجوزي: ذكره أبو نُعيم في الصحابة، وقال غيره: لا يعرف له صحبة.[174]

وذكره الصاغاني ومغْلَطاي في المختلف في صحبتهم. وقال العلائي: مختلف في صحبته.[175]

وقال ابن نقطة: أما ركْب بفتح الراء وسكون الكاف فهو ركب المصري، له ذكر في الصحابة روى عنه نصيح العنسي.[176]

وذكره الحافظ بن حجر في القسم الأول من الإصابة وقال: إسناد حديثه ضعيف. ومراد ابن عبد البر بأنه حسن لفظه ، وقد أخرجه البخاري في تاريخه والبغَوي والباوردي وابن شاهين والطبراني وغيرهم.[177]

واعتمد من ذكره في الصحابة على حديث واحد له، رواه البخاري في تاريخه وأحمد في الزهد وابن أبي عاصم والبغوي والطبراني وأبو نُعيم والقضاعي والبيهقي وغيرهم: من طريق إسماعيل ابن عياش عن مطعم بن المقدام الصنعاني وعنْبسة بن سعيد بن غنيم الكَلاعي عن نصيح العنسي عن ركب المصري، قال: قال رسول ا ﷺ: "طُوبى لِمن ذَل في نفسه وطَاب كَسبه، وصلُحتْ سريرتُه وكَرمتْ علانيتُه وعزل عن الناس شَره، طُوبى لِمن عملَ بِعلْمه وأنْفَقَ الفَضلَ من مالِه وأمسك الفَضلَ من قَوله".[178] واللفظ للبغوي.

وإسناده ضعيف، وركْب المصري ليس له إلا هذا الحديث وهو مستند إثبات صحبته، تفرد بروايته عنه: نصيح العنسي، ومن ترجم لـ "ركب المصري"، لم يذكروا له راوياً عنه إلا نصيح العنسي.[179] وعليه فهو مجهول كما تقدم عن ابن منْده.

- ونصيح العنسي: ذكره البخاري في التاريخ وقال: نصيح العنسي عن ركب المصري، روى عنه مطعم بن المقدام.وذكره أيضاً باسم: صالح العنسي عن ركب المصري روى عنه مطعم.[180]

وكذلك روى عنه: عنْبسة بن سعيد بن غنيم الشامي، كما جاء في بعض طرق حديثه.

ولجهالة ركب المصري والراوي عنه؛ضعفوا حديثه، وقالوا: إسناده ضعيف لا يعتمد عليه.كما تقدم ذلك عن ابن حبان وابن حجر.وكذلك قال السخاوي والعجلوني.[181]

أما قول ابن عبد البر: له حديث واحد حسن. فقصده الحسن اللغوي، لأن ابن عبد البر صرح بعده بأن فيه آداب ويشتمل على خصال جليلة. واستعمال الحسن بمعناه اللغوي مشهورعند ابن عبد البر في معظم مؤلفاته.وقد تقدم تصريح الحافظ بقصده الحسن اللغوي، وكذلك قال السخاوي: فالظاهر أنه عنى اللغوي، إذ لفظه حسن.وقال العجلوني: والظاهر أنه قصد الحسن اللغوي.[182]

وقال المنذري في الترغيب: رواه الطبراني ورواته إلى نصيح ثقات.[183]

وذكر الذهبي في السير: في ترجمة إسماعيل بن عياش، هذا الحديث وعده من غرائبه.[184]

وقال الهيثمي في المجمع: "رواه الطبراني من طريق نصيح العنسي عن ركب ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات".[185]

وقال المناوي في فيض القدير: حديث نصيح العنسي عن ركب، بفتح فسكون بضبط المصنف المصري، رمز المصنف لحسنه اغترارا بقول ابن عبد البر: حسن وليس بحسن، فقد قال الذهبي: ركْب يجهل، ولم يصح له صحبة، ونصيح ضعيف.[186]

وذكره العلائي فيمن حكم على روايته بالإرسال وقال: مختلف في صحبته وله حديث واحد عن النبي ﷺ. قال ابن حبان: "إلا أن إسناده ليس مما يعتمد عليه"، وقال ابن عبد البر: "أجمعوا على ذكره في الصحابة". فعلى هذا ليس حديثه مرسلاً.[187]

وكلام العلائي الأخير فيه نظر؛ فليس كل من ذكر في كتب الصحابة، يعد صحابياً، لأنهم قد يذكرونه في الصحابة لنفي صحبته ولبيان خطأ من أثبتها، أو لذكر الاختلاف فيها كما في هذه الترجمة، ويستقيم كلام العلائي، لو كان قول ابن عبد البر: أجمعوا على إثبات صحبته.وهذا لم يقله وأنى له ذلك. وا تعالى أعلم.

والقول الراجح: إن ركباً المصري مجهول لا تصح له صحبة، ومن ذكره في الصحابة كان قد اعتمد على رواية واحدة لا تصح، وا تعالى أعلم.

المثال الرابع: زيد أبوعبد ا

ذكره ابن منْده وأبو نُعيم وابن الأثير في الصحابة. وقالوا: مجهول.[188]

وذكره الصاغاني ومغُلْطاي في المختلف في صحبتهم. وقال الصاغاني: مجهول.[189]

وذكره الحافظ ابن حجر في القسم الأول من الإصابة، وذكر حديثه الآتي وضعفه بطلحة بن زيد قال ابن المديني فيه: كان يضع الحديث.[190]

وذكروا له حديثاً في ترجمته وهو ما رواه ابن منْده وأبو نُعيم من طريق ابن شهاب عن طلحة بن زيد عن ثور بن يزيد عن عبد ا بن زيد عن أبيه: قال قال رسول ا ﷺ : "أكرموا الخبز، فإن ا عزوجل أنزل معه بركات السماء، وأخرج له بركات الأرض".[191]واللفظ لأبي نعيم.

وهذا الحديث لم يصرح زيد فيه بسماعه من النبي ﷺ، ولم أقف على من ترجم له كالبخاري وابن أبي حاتم وابن حبان وغيرهم مما يؤكد جهالته كما تقدم عن المصنفين في الصحابة.وكذلك ابنه عبد ا بن زيد. وأيضاً إسناد حديثه موضوع، فيه طلحة بن زيد الرقي: يروي عن ثور بن يزيد الكلاعي.

قال احمد وابن المديني وأبو داود: كان يضع الحديث.وقال البخاري والنسائي والساجي: منكر الحديث.وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا لا يحل الاحتجاج بخبره.[192]

وهذا الحديث روي من مسند عبد ا بن أم حرام وغيره.[193]

والقول الراجح: إن زيداً والد عبد ا ، مجهول وكذلك ابنه، والمستند الوحيد لإثبات صحبته حديث موضوع. وعليه فلا تصح له صحبة.

المثال الخامس: مالك بن أُخَيمر

ويقال: ابن أحيمر، ويقال: ابن أخامر.

ذكره البخاري والترمذي وبقي بن مخْلَد وابن أبي عاصم والبغَوي وابن شاهين وابن قانع وابن حبان

والطبراني وأبو نُعيم وابن منْده وابن حزم وابن عبد البر وابن الجوزي وابن الأثير في الصحابة.[194]

وأثبت ابن حبان صحبته صراحة فقال: مالك بن أخيمر اليمامي سكن الشام له صحبة، ومن قال: مالك بن أخامر فقد وهم.

وقال الترمذي والبغَوي: له عن النبي ﷺ حديث واحد.

وذكره بقي بن مخْلَد وابن حزم وابن الجوزي فيمن له حديث واحد من الصحابة.(195)

وذكره الحافظ بن حجر في القسم الأول من الإصابة.(196)

وذكره الصاغاني ومغْلَطاي فيمن اختلف في صحبته.(197)

واعتمد من ذكره في الصحابة على حديث واحد له ذكروه في ترجمته.

وهو ما رواه البخاري في التاريخ وابن أبي عاصم والبزار والبغَوي وابن قانع وابن شاهين والطبراني وابن منْده وأبو نُعيم والبيهقي من طريق موسى بن يعقوب الزمعي عن أبي رزين الباهلي عن مالك بن أخيمر اليمامي أنه قال: سمعت رسول ا ﷺ يقول: "إن ا تعالى لا يقبل من الصقُور يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً"، قال: قلنا: يا رسول ا وما الصقُور؟ قال: "الذي يدخلُ على أهله الرجالَ".(198) واللفظ للبغوي. وهذا الحديث ظاهره يقتضي إثبات الصحبة لمالك بن أخيمر لتصريحه فيه بسماعه من النبي ﷺ. لكن إسناده ضعيف؛ فقد تفرد بروايته عنه: أبو رزين الباهلي. ذكره البخاري في الكنى من التاريخ، وقال: سمع مالك، روى عنه موسى بن يعقوب.(199) لم يزد البخاري على ذلك، ولم أقف على ترجمة له عند ابن أبي حاتم وابن حبان ولا عند غيرهما. وحاله أقرب إلى الجهالة.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه البزار والطبراني وفيه أبو رزين الباهلي ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات.(200)

قلت: وفي إسناده: موسى بن يعقوب الزمعي، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو داود: صالح روى عنه ابن مهدي، وله مشائخ مجهولون، وقال ابن المديني: ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ.(201) ونفى أبو حاتم الرازي والعسكري وابن عبد البر ، الصحبة عن مالك بن أخيمر بسبب تفرد التابعي المجهول بالرواية عنه.

قال أبو حاتم: روى عن النبي ﷺ، ولم يثبت له صحبة، روى عنه أبو رزين الباهلي، توفي زمن عبد الملك بن مروان.(202) وقال العسكري: لم تثبت له صحبة.(203) وقال ابن عبد البر: يقال: حديثه مرسل، لأنه لم يسمع النبي، توفي في أيام عبد الملك بن مروان.(204) وذكره العلائي والعراقي فيمن حكم على حديثه بالإرسال، وقالا: قال ابن عبد البر وغيره يقال: إن حديثه مرسل، لأنه ليست له صحبة ولا سماع.(205) والقول الراجح: إن مالك بن أخيمر له حديث واحد تفرد بروايته عنه أبو رزين الباهلي مجهول، وعليه فلا تصح له صحبة كما قال أبو حاتم والعسكري وغيرهما.وا تعالى أعلم.

المطلب الرابع: مناقشة وتحليل

من خلال ما تقدم من دراسة لعدد من تراجم الصحابة المختلف فيهم، ندرك تماماً حقيقة الأمر، فقد وجدنا أن عمل معظم المصنفين في الصحابة يدل على ثُبوت الصحبة بالرواية دون النظر إلى صحة الإسناد، كما هو الغالب على طريقتهم في التعامل مع مرويات المغازي والسير، ومعرفة الصحابة جزء منها.

فابن سعد والترمذي وابن أبي عاصم والبغَوي والباوردي وابن شاهين وابن قانع وابن حبان وابن يونس وابن منْده وأبو نُعيم وابن عبد البر وابن الجوزي وابن الأثير وغيرهم يثبتون الصحبة بالرواية الضعيفة في الغالب، خاصة إذا كان مدار إثبات الصحبة على حديث فَرد واحد. وكذلك أصحاب المسانيد والمعاجم كالإمام أحمد بن حنبل والبزار والطبراني وغيرهم، فإنهم يخرجون أحاديثهم ويسكتون عنها. بخلاف أبي حاتم الرازي وغيره فإنهم لا يثبتون الصحبة بذلك في الغالب.

وقد أثبت ابن عبد البر الصحبة برواية مجهول الحال كما نقله عنه الحافظ العلائي ورجحه، فقال: والذي ذهب إليه أبو عمر بن عبد البر قبول قول أمثال هؤلاء، وتصحيح أحاديثهم، بناء على ظاهر سلامتهم من الكذب والفسق، وهو الذي يقتضيه عمل أئمة الحديث، فإنهم خَرجوا في مسانيدهم ومعاجمهم المصنفة على أسماء الصحابة حديثَ جماعة كثيرين من هذا الصنْف. وكذلك كُلّ من صنف في الصحابة يذْكر هؤلاء فيهم من غير توقف، ولكن يبين الطريق إلى ذاك، وأنها غريبة، وأنه لا يعرف صحبته إلا بها، لأن هذا شأن مصنفه، بخلاف أصحاب المسانيد والمعاجم فإنهم يخَرجون أحاديثهم ويسكتون عنها غالباً.(206)

وما ذكره العلائي فيه تساهل وتوسع ملحوظ من حيث إدخال أمثال هؤلاء في الصحابة، فكلامه مبني على الاحتمال، فقد كانت غاية المصنفين في الصحابة، حصر أكبر عدد ممن قيل فيه أنه صحابي سواء صح بذلك السند أو لم يصح. كما تقدم قبل قليل تصريح الحافظ ابن حجر بذلك، وإلا كيف نُفَسر قول من نفى الصحبة عن جمع منهم كما في المختلف في صحبتهم؟!!

فشرف الصحبة عظيم لا يستحقه إلا: "من ثبتت له عن الرسول ﷺ رواية، أو صحت له صحبة وولاية".كما قال الحافظ أبو نُعيم.

- وسأكتفي هنا ببيان منهج اثنين من النقاد المحدثين ممن له باع في هذه المسألة من خلال بعض الأمثلة الدالة على ما ذكرت، وهما الإمامان البخاري وأبو حاتم الرازي.

فمن خلال هذه الدراسة وجدت أن الإمام البخاري رحمه الله - في ظاهر كلامه - يثْبِتُ الصحبةَ لأحدهم حتى ولو كان مستند إثباتها يدور على حديث واحد ضعيف الإسناد، بخلاف الإمام أبي حاتم الرازي فظاهر صنيعه أنه لا يثْبت الصحبة بذلك في الغالب.

- ففي ترجمة: حيي بن حرام الليثي، له حديث واحد ضعيف الإسناد. ظاهر كلام الإمام البخاري أنه أثبت له الصحبة وضعف حديثه، فقال: له صحبة ولم يصح حديثه. ونفاها أبو حاتم الرازي فقال: "لم يصح عندنا أن له صحبة".(207)

- وفي ترجمة سلامة بن قَيصر الحضرمي، له حديث واحد ضعيف الإسناد. قال البخاري: "سمع النبي ﷺ، ولا يصح حديثه". ونفاها أبو حاتم فقال: "ليس حديثه بشيء من وجه يصح ذكر صحبته".(208)

- وفي ترجمة: شَرِيك بن حنبل العبسي، له حديث واحد ضعيف الإسناد. قال أبو حاتم: روى عن النبي ﷺ وهو مرسل، ليست له صحبة، ومن الناس من يدخله في المسند.(209)

- وأحياناً يثبت أبو حاتم الرازي الصحبة لأحدهم ولو كان مدارها على حديث واحد ضعيف الإسناد.

- ففي ترجمة أنس بن الحارث، له حديث واحد ضعيف الإسناد. قال البخاري: قتل مع الحسين بن علي ، سمع النبي ﷺ، قاله محمد – أي شيخه محمد بن يحيى الذهلي - ثم ساق إسناده عنه وضعفه. وقال أبو حاتم: له صحبة قُتل مع الحسين بن علي عليه السلام.(210)

- وفي ترجمة: عمارة بن زعكرة، له حديث واحد ضعيف الإسناد.

قال البخاري: له صحبة، لم يصح إسناده.

وقال أبو حاتم: له صحبة.(211)

ويؤكد ذلك ما قرره الحافظ العلائي من ثُبوت الصحبة بأقوال الأئمة النقاد حتى ولو كان مسند حديثه غريباً.

قال العلائي: "فأما إذا شهد له بالصحبة مثل البخاري أو مسلم أو ابن أبي حاتم أو ابن أبي خَيثمة في كتبهم المصنفة وأمثالهم، فإن صحبته تثبت بذلك وإن كان مسند حديثه غريباً أو فرداً ولا يعرف بغيره، كما أن من لم يرو عنه إلا راو واحد فهو محكوم عليه بالجهالة، إلا أن يكون بعض أئمة الحديث قد وثقه، فإنه لا تلازم بين الجهالة وبين انفراد الراوي عن الشيخ، فقد يكون معروفاً بالثقة والأمانة ولم يتفق أن يروي عنه إلا واحد".(212)

والذي تقتضيه قواعد المحدثين أن الحديث الضعيف لا يحتج به في شيء من الأحكام، فكيف إذا كان ذلك في موضوع إثبات صحبة الصحابي وبخاصة فيمن لم يرد ذكره إلا في حديث واحد ولم يصح إسناده، كأن يكون إسناده ضعيفاً جداً أو موضوعاً أو فيه عدد من المجاهيل، فقطعاً عدم إثبات الصحبة له إذا كان مستندها الوحيد هو تلك الرواية الضعيفة، لخطورة مسألة ثُبوت الصحبة بذلك، ولأن الصحابة رضي الله عنهم هم الأصل في نقل الأحكام والسنَن عن رسول الله ﷺ لِمن جاء بعدهم، ولما يترتب على ذلك من الاحتجاج والعمل بأحاديث أمثال هؤلاء في الأحكام الشرعية.

لكن عذْر المصنفين في الصحابة هو حصر وجمع كلّ من وردت له صحبة بأي طريق كان سواء كان الإسناد بذلك صحيحاً أو لا، كما هو نهجهم وصنيعهم في التعامل مع مرويات المغازي والسير، ومعرفة الصحابة جزء منها. أما بالنسبة للإمام البخاري وهو إمام المحدثين النقاد وأميرهم في الحديث وعلله، فصنيعه يحتمل أحد أمرين:

الأول: إما أنه يقول بإثبات الصحبة بالحديث الضعيف عنده، وهو الظاهر من صنيعه كما في التاريخ الكبير، وبذلك يكون موافقاً لِما عليه العمل عند معظم المصنفين في الصحابة.

والثاني: بخلاف الأول وأنه لا يقول بذلك، بل يشترط صحة الرواية التي عليها مدار ثُبوت الصحبة لكي تَثْبت بها الصحبة. لكن الأمر الثاني يشْكل عليه، ما تقدم من الأمثلة الدالة على إثبات الصحبة بالحديث الضعيف. وقد يجاب عن هذا الإشكال بأن صنيع الإمام البخاري في ذلك قد يخَرج على أنه يحمل على أحد وجهين:

الأول: إما أن الإمام البخاري قد وقف على ثُبوت صحبته بطريق سماعي آخر غير تلك الرواية الوحيدة والتي لا تصح عنده.

والثاني: أو يحمل على أن قصد الإمام البخاري في كتابه التاريخ بقوله: "له صحبة، ولم يصح حديثه"، أن ذلك من باب وصف حال لرواية صاحب الترجمة، فهما مسألتان: الأولى: له صحبة، أي ذكر ذلك وروي، والثانية: صحة ذلك، فقال: ولم يصح حديثه. وبيان ذلك أن ظاهر حديثه الوحيد يقتضي إثبات الصحبة له، لكن حديثه لا يصح، وهذا ليس من باب تقرير حكمه فيه من حيث إثبات الصحبة أو عدمها والله تعالى أعلم.

أما الإمام أبو حاتم الرازي، فكما تقدم فهو ينفي الصحبة في الكثير من التراجم إذا كان مستندها حديثاً واحداً ضعيف الإسناد.

والتراجم التي أثبت أبو حاتم الرازي الصحبة لأصحابها بالحديث الضعيف، فهي ضعيفة الإسناد عند غيره، فلم أقف له على ترجمة واحدة ممن أثبت فيها الصحبةَ لأحدهم وضعف حديثه بخلاف الإمام البخاري، وعليه فلعل حديث من أثبت صحبته صحيحاً عنده، أو لم يقف على ضعف في إسناده. وا تعالى أعلم.

الخاتمـة

وأخيراً، فقد توصل الباحث بحمد ا وتوفيقه إلى النتائج الآتية:

1- تعد معرفة الصحابة رضي ا عنهم من أجل وأوجب معارف علوم الحديث الشريف، فبه يتميز الموصول من المرسل، وبه يحكم لجميع من ثبتت صحبته بالعدالة والسلامة من الجرح، وعليه يتوقف قبول الحديث أو رده.
2- وضع العلماء طرقاً يميزون بها من ثبتت صحبته عن غيره، حتى لا يدخل غير الصحابة في مسمى الصحابي، وهذه الطرق منها ما هو متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه.
4- تعد الرواية من أشهر الطرق المذكورة عند العلماء لإثبات صحبة الصحابي، وعليها مدار ثُبوت صحبة الجمع الغفير من صحابة رسول ا ﷺ، والاختلاف في ثبوتها من أهم الأسباب التي أوجبت الاختلاف في ثبوت الصحبة.
4- ليس كل من ذكر في كتب الصحابة يعد صحابياً، فمصنفاتهم في الصحابة تحوي كل من قيل فيه صحابي، سواء صح ذلك أم لم يصح.
5- معظم المصنفين في الصحابة يتولون بإثبات الصحبة بالرواية الضعيفة على اختلاف درجات الضعف، ابتداء من الموضوع والمتروك إلى الجهالة في رجال إسنادها، خاصة من ليس له إلا رواية واحدة يتوقف عليها مدار ثبوت الصحبة، والعمل عندهم على ذلك في معظم مصنفاتهم، جرياً على طريقتهم في التعامل مع مرويات المغازي والسير، ومعرفة الصحابة جزء من ذلك.
6- يوصي الباحث بدراسة هادفة متأنية لكتب الصحابة، لاستخراج من لا صحبة له من هذه المصنفات، وخاصة كتاب "الإصابة" للحافظ بن حجر، فالقسم الأول من كتابه ينقصه مزيد بحث ودراسة، فهو بحاجة إلى دراسة علمية نقدية، فليس كل من ذكر فيه يعد صحابياً كما يظَن، لأنه يحتوي على كل من وردت صحبته بأي طريق كان، صح بذلك السند أو لم يصح ؟!. فهناك جمع ممن ليست له إلا رواية واحدة ضعيفة الإسناد وقد تكون موضوعة، وهي المستند الوحيد في إثبات الصحبة.

الهوامـش

(1) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص25.
(2) وهي بعنوان: منهجية التمييز بين المختلف فيهم من الصحابة.
(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحب) 519/1-521.
(4) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص51، وابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، ص71، والعلائي، ص33.
(5) ابن حجر، فتح الباري، 5/7 (3649)، والسخاوي، فتح المغيث، 79/3.
(6) البخاري، الصحيح، (فتح الباري)، 3/7، وانظر: الخطيب في الكفاية، ص51.
(7) ابن الصلاح، المقدمة (التقييد والإيضاح) ص251.
(8) المصدر السابق، ص255.
(9) ابن كثير، اختصار علوم الحديث (الباعث الحثيث)، ص174.
(10) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص51.
(11) الآمدي، الاحكام، 104/2، وابن الصلاح، المقدمة (التقييد والإيضاح) ص255-256، والعلائي، ص35 –36.
(12) العراقي، فتح المغيث، ص343، والتقييد والإيضاح، ص251.
(13) انظر: الأبناسي، الشذا الفياح، ص343-347، وابن حجر، الإصابة، 7/1، وفتح الباري، 3/7-5، وابن قطلوبغا، حاشيته على شرح نخبة الفكر، ص110، والسخاوي، فتح المغيث، 79/3-84، والسيوطي، تدريب الراوي، 209/2، والقسطلاني، المواهب اللدنية (شرح الزرقاني)، 284/9-293، الأنصاري، فتح الباقي، ص518، والزرقاني، شرح

الزرقاني على المواهب اللدنية، 284/9-293، والقاري، شرح شرح نخبة الفكر، ص177.

(14) ابن الأثير، جامع الأصول، 74/1.

(15) انظر: ابن كثير، اختصار علوم الحديث (الباعث الحثيث)، ص185-186، وابن حجر، الإصابة، 9/1، ونزهة النظر، ص56، والسخاوي، فتح المغيث، 87/3-89، والسيوطي، تدريب الراوي، 213/2.

(16) ابن الصلاح، المقدمة، (التقييد والإيضاح) ص 258.

(17) النووي، التقريب والتيسير (تدريب الراوي)، 213/2، وابن جماعة، المنهل الروي، ص112، والعراقي، فتح المغيث، ص348-349، والتقييد والإيضاح، ص258-260، والأبناسي، الشذا الفياح، ص350-351، والشوكاني، إرشاد الفحول، 130/1.

(18) سورة التوبة، آية (40).

(19) السخاوي، فتح المغيث، 87/3

(20) العلائي، تحقيق منيف الرتبة، ص59.

(21) السخاوي، فتح المغيث، 87/3

(22) لمزيد من التفصيل، انظر: أبو صعيليك، منهجية التمييز بين المختلف فيهم من الصحابة، ص20-29.

(23) العلائي، تحقيق منيف الرتبة، ص60.

(24) المصدر السابق، ص55.

(25) ابن كثير، اختصار علوم الحديث (الباعث الحثيث)، ص185-186.

(26) ابن حجر، الإصابة، 4/1-5.

(27) أبو نعيم، معرفة الصحابة، 6/1-7.

(28) ابن حبان، الثقات، 93/3، وابن ماكولا، الإكمال، 96/2، وابن حجر، الإصابة، 367/1.

(29) البخاري، التاريخ الكبير، 74/3، والضعفاء الصغير، ص75 (91)، وابن يونس، تاريخ المصريين، 145/1 (380)، وابن حبان، الثقات، 93/3، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 893/2 (768)، وابن عبد البر، الاستيعاب، 456/1 (596)، وابن ماكولا، الإكمال، 96/2، وابن الأثير، أسد الغابة، 104/2 (1324)، وابن حجر، الإصابة، 367/1 (1899).

(30) انظر: المصادر السابقة.

(31) الذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 146/1 (1510).

(32) مغلطاي، الإنابة، 191/1، وابن حجر، الإصابة، 367/1.

(33) ابن الأثير، أسد الغابة، 104/2، وابن عبد البر، الاستيعاب، 456/1، ومغلطاي، الإنابة، 191/1، وابن حجر، الإصابة، 367/1.

(34) انظر ترجمته عند: ابن حبان، المجروحين، 11/2، والعقيلي، الضعفاء الكبير، 293/2، وابن عدي، الكامل في الضعفاء، 144/4، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، 136/2، والعلائي، المختلطين، ص 65، والذهبي، ميزان الاعتدال، 166/4.

(35) البخاري، التاريخ الكبير، 74/3، والضعفاء الصغير، ص75 (91)، وابن حجر، الإصابة، 367/1 (1899).

(36) مغلطاي، الإنابة، 191/1 (229).

(37) ابن حجر، الإصابة، 367/1 (1899).

(38) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 271/3، والمراسيل، ص29 (49).

(39) العلائي، جامع التحصيل، ص 169-170، والعراقي، تحفة التحصيل، ص87.

(40) ابن الأثير، أسد الغابة، 219/5 (5027)، والذهبي، التجريد، 87/2 (977)، وابن حجر، الإصابة، 444/3 (8131).

(41) ابن الأثير، أسد الغابة، 219/5، وابن حجر، الإصابة، 444/3.

(42) ابن حجر، الإصابة، 444/3.

(43) ابن الأثير، أسد الغابة، 219/5-220، (5028).

(44) ابن الأثير، أسد الغابة، 219/5-220، وابن حجر، الإصابة، 444/3.

(45) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، 196/6، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 133/6، وابن حبان، المجروحين، 87/2، والذهبي، ميزان الاعتدال، 271/5، وسبط ابن العجمي، الكشف الحثيث، ص199.

(46) مغلطاي، الإنابة، 193/2-194 (994).

(47) ابن حجر، الإصابة، 444/3 (8131).

(48) المصدر السابق، 526/3 (8549).

(49) البخاري، التاريخ الكبير، 41/8، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 398/8، وابن حبان، الثقات، 458/5.

(50) ابن قانع، معجم الصحابة، 40/1 (34)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 264/1 (119)، وابن عبد البر، الاستيعاب، 189/1

- وابن الأثير، أسد الغابة، 238/1 (164)، والذهبي، التجريد، 21/1 (171)، وابن حجر، الإصابة، 48/1 (179).

(51) انظر: المصادر السابقة.

(52) مغلطاي، الإنابة، 76/1، وابن حجر، الإصابة، 48/1.

(53) مغلطاي، الإنابة، 76/1 (43).

(54) الذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 21/1 (171).

(55) ابن حجر، الإصابة، 48/1(179).

(56) ابن قانع، معجم الصحابة، 40/1، والبزار، المسند (البحر الزخار)، 138/3 (928) وجاء فيه: أسير بدل أسيد.

وانظر: ابن حجر، مختصر زوائد مسند البزار، 285/2 (1873)، والخلال، السنة، 283/1-288 (350). وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 264/1- 366، وابن الأثير، أسد الغابة، 238/1، والضياء المقدسي، الأحاديث المختارة، 11/2- 17 (397، 398، 399).

(57) الذهبي، ميزان الاعتدال، 217/5، وابن حجر، الإصابة، 48/1، وتهذيب التهذيب301/1.

(58) انظر ترجمته: الخطيب، تاريخ بغداد، 202/11، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين،، والذهبي، ميزان الاعتدال، 216/5، والمغني في الضعفاء، 462/2، وسبط ابن العجمي، الكشف الحثيث، ص193، وابن حجر، لسان الميزان، 280/4.

(59) الهيثمي، مجمع الزوائد، 48/9.

(60) الذهبي، ميزان الاعتدال، 217/5.

(61) ابن حجر، مختصر زوائد مسند البزار، 285/2، والإصابة، 48/1.

(62) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص112.

(63) العلائي، جامع التحصيل، ص146.

(64) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 432/7، والبخاري، التاريخ الكبير، 494/6، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 365/6، والترمذي، تسمية أصحاب رسول ا ﷺ، ص76 (450)، وبقي بن مخلد، مقدمة المسند، ص148 (758)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني،151/5 (906)، وابن قانع، معجم الصحابة، 246/2 (757)، وابن حبان، الثقات، 295/3، وأبو نعيم، معرفةالصحابة، 2081/4 (2173)، وابن حزم، أسماء الصحابة الرواة، ص436 (758)، وابن عبد البر، الاستيعاب، 233/3 (1890)، وابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، ص167، 217، 278، وابن الأثير، أسد الغابة، 133/4 (3817)، والذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 395/1 (4267)، وابن حجر، الإصابة، 515/2 (5716)، وتهذيب التهذيب، 365/7.

(65) انظر: المصادر السابقة.

(66) انظر: المزي، تهذيب الكمال، 246/21، والذهبي، الكاشف، 53/2، وابن حجر، التهذيب، 365/7، وتقريب التهذيب، ص409.

(67) ابن حجر، الإصابة، 515/2 (5716).

(68) ابن حبان، الثقات، 295/3.

(69) مغلطاي، الإنابة، 60/2 (744).

(70) الترمذي، السنن، 570/5 (3580)، وابن سعد، الطبقات الكبرى، 432/7، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، 151/5، وابن قانع، معجم الصحابة، 246/2-247، وابن عدي، الكامل في الضعفاء، 381/5، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 2082/4، والبيهقي، شعب الإيمان، 408/1، وابن الأثير، أسد الغابة، 131/4، والمزي، تهذيب الكمال، 436/19، وابن حجر، الإصابة، 515/2. قال الترمذي: ومعنى قوله: وهو ملاق قرنَه، إنما يعني عند القتال، يعني أن يذكر ا في تلك الساعة.

(71) انظر: ابن قانع، معجم الصحابة، 246/2-247.

(72) انظر: ابن معين، التاريخ (رواية الدوري) 422، 4/، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 36/7، والبرذعي، سؤالات البرذعي، ص372، والعقيلي، الضعفاء الكبير، 430/3، وابن حبان، المجروحين، 198/2، وابن عدي، الكامل في الضعفاء، 379/5، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، 180/2، والذهبي، ميزان الاعتدال، 104/5.

(73) الترمذي، السنن، 570/5.

(74) ابن حجر، الإصابة، 306/1.

(75) الطبراني، المعجم الكبير، 25/4، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 832/2 (700)، وابن الأثير، أسد الغابة، 674/1 (1045)، وابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، ص128، وابن حجر، الإصابة، 306/1 (1577).

(76) انظر: المصادر السابقة.

(77) الصاغاني، نقعة الصديان، ص45 (31)، ومغلطاي، الإنابة، 152/1 (160).

(78) الذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 117/1 (1211).

(79) الطبراني، المعجم الكبير، 25/4، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 832/2-833، وابن حجر، الإصابة، 306/1.

(80) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 267/5، والذهبي، الميزان، 26/2، 305/4، وابن حجر، اللسان، 424/3، وسبط ابن العجمي، الكشف الحثيث، ص164.

(81) الهيثمي، مجمع الزوائد، 84/8. وتصحف في المطبوع إلى: عبد الحميد بن عمرو بن حبلة، والصواب ماأثبته، ونقله عنه

- على الصواب، المناوي، فيض القدير، 271/6.

(82) ابن حجر، الإصابة، 306/1 (1577).

(83) العلائي، جامع التحصيل، ص159، والعراقي، تحفة التحصيل، ص60.

(84) ابن ماكولا، الإكمال، 172/3، وابن الأثير، أسد الغابة، 271/2.

(85) ابن عبد البر، الاستيعاب، 75/2 (771)، وابن ماكولا، الإكمال، 172/3، وابن الأثير، أسد الغابة، 271/2 (1667)، ومغلطاي، الإنابة، 214/1 (276)، والذهبي، التجريد، 182/1 (1884).

(86) انظر: المصادر السابقة.

(87) تقدمت ترجمته في المثال السابق.
(88) ابن حجر، الإصابة، 513/1 (2640)، 563/1 (2887).
(89) الصاغاني، نقعة الصديان، ص56 (57)، ومغلطاي، الإنابة، 214/1 (276).
(90) العلائي، جامع التحصيل، ص174، والعراقي، تحفة التحصيل، ص105.
(91) ابن عبد البر، الاستيعاب، 114/2 (847).
(92) ابن الأثير، أسد الغابة، 271/2 (1667).
(93) البخاري، التاريخ الكبير، 30/2، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 287/2، والبغوي، معجم الصحابة، 63/1، وابن عبد البر، الاستيعاب، 201/1 (88)، وابن الأثير، أسد الغابة، 288/1 (246)، ومغلطاي، الإنابة، 91/1 (62)، وابن حجر، الإصابة، 68/1 (266).
(94) انظر: المصادر السابقة.
(95) أبو نعيم، معرفة الصحابة، 243/1 (97).
(96) الذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 30/1 (259).
(97) ابن حجر، الإصابة، 68/1 (266).
(98) مغلطاي، الإنابة، 91/1 (62).
(99) البغوي، معجم الصحابة، 63/1-64، والبخاري، التاريخ الكبير، 30/2، وابن عساكر، تاريخ دمشق، 223/14-224، وابن حجر، الإصابة، 68/1.
(100) هكذا جاء لفظه في تاريخ دمشق، بخلاف ما جاء في الإصابة فلفظه فيه: وقال البغوي: لا أعلم رواه غيره ، وهكذا أثبته محقق معجم البغوي معتمداً على الإصابة، لوجود طمس مكانه في المخطوط.
(101) ابن حجر، الإصابة، 68/1.
(102) البخاري، التاريخ الكبير، 30/2، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 287/2، والدارقطني، العلل، 237/2، والذهبي، ميزان الاعتدال، 219/3، وسبط ابن العجمي، الكشف الحثيث، ص125.
(103) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 336/6، والعقيلي، الضعفاء الكبير، 405/3، وابن عدي، الكامل في الضعفاء، 367/5، وابن حبان، المجروحين، 131/2، والذهبي، ميزان الاعتدال، 96/5، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 189/7.
(104) أبو نعيم، معرفة الصحابة، 243/1.
(105) ابن حبان، الثقات، 49/4.
(106) ابن عبد البر، الاستيعاب، 201/1.
(107) البخاري، التاريخ الكبير، 430/1، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 270/2، والعجلي، معرفة الثقات، 284/1، وابن حبان، الثقات، 62/6، وابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص36 (68)، وابن حجر، التهذيب، 310/1.
(108) البخاري، التاريخ الكبير، 120/4، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 211/4، والعجلي، معرفة الثقات، 425/1، والذهبي، سير أعلام النبلاء، 179/4، وابن حجر، التهذيب، 145/4، وتقريب التهذيب، ص249.
(109) ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، 155/5 (910)، والبغوي، معجم الصحابة، 325/3، وابن قانع، معجم الصحابة، 348/1 (440)، والطبراني، المعجم الكبير، 314/7، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 1483/3 (1431)، وابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، ص150، وابن الأثير، أسد الغابة، 634/2 (2443)، ومغلطاي، الإنابة، 286/1 (435) والذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 258/1 (2727)، وابن حجر، الإصابة، 153/2 (3994).
(110) ابن الأثير، أسد الغابة، 634/2-635، ومغلطاي، الإنابة، 286/1، وابن حجر، الإصابة، 153/2.
(111) ابن عبد البر، الاستيعاب، 265/2 (1203).
(112) مغلطاي، الإنابة، 286/1 (435).
(113) الذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 258/1 (2727).
(114) ابن حجر، الإصابة، 153/2 (3994).
(115) البغوي، معجم الصحابة، 325/3، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، 155/5، وابن قانع، معجم الصحابة، 348/1، 162/3، والطبراني، المعجم الكبير، 314/7، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 1483/3.
(116) الهيثمي، مجمع الزوائد، 161/5-162.
(117) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 16/7، وابن حبان، المجروحين، 193/5-194، والذهبي، الميزان، 23/4، وابن حجر، لسان الميزان، 226/3.
(118) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 206/9، والنسائي، الضعفاء والمتروكين، ص106، والعقيلي، الضعفاء، 446/4، وابن عدي، الكامل في الضعفاء، 151/7، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، 215/3.
(119) البخاري، التاريخ الكبير، 237/4، وابن حبان، الثقات، 360/4.
(120) البغوي، معجم الصحابة، 310/3، والطبراني، المعجم الكبير، 310/7، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 1474/3 (1416)، وابن الأثير، أسد الغابة، 630/2 (2433)، ومغلطاي، الإنابة، 284/1 (432)، والذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 257/1 (2713)، وابن حجر، الإصابة، 149/2 (3897).
(121) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص87 (138)، والجرح والتعديل، 364/4.
(122) مغلطاي، الإنابة، 284/1، وابن حجر، الإصابة، 149/2.

(123) ابن عبد البر، الاستيعاب، 260/2.
(124) مغلطاي، الإنابة، 284/1 (432).
(125) الذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 1، 257 (2713).
(126) ابن حجر، الإصابة، 149/2.
(127) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، 293/4.
(128) البغوي، معجم الصحابة، 310/3، وابن حجر، الإصابة، 149/2.
(129) ابن أبي شيبة، المصنف، 137/5، والبغوي، معجم الصحابة، 310/3، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 1474/3. وجاء عند البغوي: عمير بن تميم.
(130) ابن أبي شيبة، المصنف، 249/2.
(131) انظر: العقيلي، الضعفاء، 457/4، والذهبي، المغني في الضعفاء، 766/2، وابن حجر، التهذيب، 381/11.
(132) البخاري، التاريخ الكبير، 536/6، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 378/6، وابن حبان، الثقات، 254/5.
(133) ابن حجر، تعريف أهل التقديس، ص101 (91).
(134) البزار، المسند، 50/3-51، والطحاوي، شرح معاني الآثار، 237/4، 238.
(135) الترمذي، السنن، 262/4 (1808)، (1809)، وأبو داود، السنن، 361/3 (3828).
(136) ابن أبي حاتم، العلل، 6/2، والترمذي، السنن، 262/4، والبزار، المسند، 51/3، والدارقطني، العلل، 242/3، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 293/4.
(137) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 236/6، والبخاري، التاريخ الكبير، 237/4، وابن أبي حاتم، والجرح والتعديل، 364/4، وابن حبان، الثقات، 360/4، وابن ماكولا، الإكمال، 563/2.
(138) العلائي، جامع التحصيل، ص195، والعراقي، تحفة التحصيل، 147.
(139) الذهبي، ميزان الاعتدال، 371/3، والمغني في الضعفاء، ص297.
(140) ابن حجر، تهذيب التهذيب، 293/4، وتقريب التهذيب، ص266.
(141) الدارقطني، السنن، 174/3.
(142) الخطيب، الكفاية في علم الرواية، ص88.
(143) العلائي، تحقيق منيف الرتبة، ص55.
(144) المصدر السابق.
(145) أبو نعيم، معرفة الصحابة، 1854/4-1855 (1873)، وابن الأثير، أسد الغابة، 440/3 (3302)، ومغلطاي، الإنابة، 13/2-14 والذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 346/1 (3672)، وابن حجر، الإصابة، 397/2 (5115).
(146) ابن حجر، الإصابة، 397/2.
(147) أبو نعيم، معرفة الصحابة، 1855/4، وابن الأثير، أسد الغابة، 440/3، وابن حجر، الإصابة، 397/2.
(148) أبو نعيم، معرفة الصحابة، 1854/4، وابن حبان، المجروحين، 120/2، وابن الجوزي، الموضوعات، 294/2-295، وابن حجر، الإصابة، 397/2.
(149) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 270/2، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 47/3، وتقريب التهذيب، ص182.
(150) ابن حبان، المجروحين، 120/2، والذهبي، الميزان، 377/5-378، وابن حجر، التهذيب، 191/8.
(151) ابن حجر، لسان الميزان، 179/2.
(152) ابن حجر، الإصابة، 397/2، وابن الجوزي، الموضوعات، 295/2.
(153) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص121 (206)، وأبونعيم، معرفة الصحابة، 1854/4 (1873)، وابن الجوزي، الموضوعات، 294/2-295، وابن الأثير، أسد الغابة، 440/3 (3302)، ومغلطاي، الإنابة، 13/2-14 (651)، والذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 346/1 (3672) وابن حجر، الإصابة، 397/2 (5115).
(154) انظر: المصادر السابقة.
(155) مغلطاي، الإنابة، 13/2-14 (651)، وابن حجر، الإصابة، 397/2 (5115)، والعلائي، جامع التحصيل، ص221، والعراقي، تحفة التحصيل، 197.
(156) البغوي، معجم الصحابة، 239/4، وابن قانع، معجم الصحابة، 138/2 (607)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 1685/3(1675)، وابن الأثير، أسد الغابة، 276/3-277 (3007)، والذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 317/1 (2348)، وابن حجر، الإصابة، 324/2 (4744).
(157) ابن قانع، معجم الصحابة، 138/2.
(158) البغوي، معجم الصحابة، 239/4، وابن قانع، معجم الصحابة، 138/2-139، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 1685/3، وابن حجر، الإصابة، 324/2.
(159) ابن قانع، معجم الصحابة، 138/2-139. وفي المطبوع منه: حدث بدل حرث، والتصحيح من الإصابة، وهو موافق لما ورد في الروايات الأخرى ولفظه: زرع.
(160) ابن حجر، الإصابة، 324/2.
(161) ابن حبان، الثقات، 463/7.
(162) المزي، تهذيب الكمال، 280/25، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص480.
(163) البخاري، التاريخ الكبير، 114/5.
(164) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 83/5. وجاء في الإصابة: الهذلي بدل الهلالي. وعند البخاري وفي الروايات: الطائفي.

(165) مغلطاي، الإنابة، 355/1.
(166) انظر: ابن حجر، الإصابة، 324/2.
(167) ابن حجر، الإصابة، 324/2.
(168) أبو نعيم، معرفة الصحابة، 1685/3، وابن الأثير، أسد الغابة، 276/3.
(169) الذهبي، تجريد أسماء الصحابة، 317/1، وميزان الاعتدال، 119/4. وانظر: المغني في الضعفاء، 342/1.
(170) مغلطاي، الإنابة، 354/1-355 (580).
(171) ابن حجر، الإصابة، 324/2 (4744).
(172) ابن حجر، الإصابة، 521/1.
(173) ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، 255/5 (990)، والبغوي، معجم الصحابة، 417/2-418، وابن حبان، الثقات، 130/3، والطبراني، المعجم الكبير، 71/5، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 1129/2 (998)، وابن عبد البر، الاستيعاب، 87/2 (805)، وابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، ص139، وابن الأثير، أسد الغابة، 294/2 (1710)، ومغلطاي، الإنابة، 218/1-219. (283)، وابن حجر، الإصابة، 521/1 (2690).
(174) انظر: المصادر السابقة.
(175) الصاغاني، نقعة الصديان، ص57 (60)، ومغلطاي، الإنابة، 218/1 (283)، والعلائي، جامع التحصيل، ص176.
(176) ابن نقطة، تكملة الإكمال، 714/2.
(177) ابن حجر، الإصابة، 521/1 (2690).
(178) البغوي، معجم الصحابة، 417/2، والبخاري، التاريخ الكبير، 338/3-339، واحمد، الزهد، ص56، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، 255/5-256، والطبراني، المعجم الكبير، 71/5، 72، ومسند الشاميين، 56/2، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 1129/2 -1130، والقضاعي، مسند الشهاب، 360/1، والبيهقي، السنن الكبرى، 182/4، وشعب الإيمان، 225/3، 243/4.
(179) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، 338/3-389، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 520/3.
(180) البخاري، التاريخ الكبير، 136/8، 286/4.
(181) السخاوي، المقاصد الحسنة، ص77، والعجلوني، كشف الخفاء، 59/2.
(182) انظر: المصدرين السابقين.
(183) المنذري، الترغيب والترهيب، 141/3.
(184) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 328/8.
(185) الهيثمي، مجمع الزوائد، 229/10.
(186) المناوي، فيض القدير، 278/4.
(187) العلائي، جامع التحصيل، ص176.
(188) أبو نعيم، معرفة الصحابة، 1200/3 (1037)، وابن الأثير، أسد الغابة، 367/2 (1856)، ومغلطاي، الإنابة، 236/1 (324)، وابن حجر، 574/1 (2949).
(189) الصاغاني، نقعة الصديان، ص58 (63)، ومغلطاي، الإنابة، 236/1.
(190) انظر: ابن حجر، الإصابة، 574/1 (2949).
(191) أبو نعيم، معرفة الصحابة، 1200/3، وابن الأثير، أسد الغابة، 367/2، وابن حجر، الإصابة، 574/1. وجاء في أسد الغابة والإصابة: ثور بن زيد بدل ثور بن يزيد وهو تحريف.
(192) البخاري، الضعفاء الصغير، ص61، وابن حبان، المجروحين، 383/1، وابن عدي، الكامل في الضعفاء، 108/4-111، والذهبي، ميزان الاعتدال، 463/3، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 15/5.
(193) رواه ابن قانع، معجم الصحابة، 107/2، والعقيلي، الضعفاء الكبير، 27/3، والطبراني، مسند الشاميين، 32/1، والعسكري، تصحيفات المحدثين، 561/2-562، وأبو نعيم، حلية الأولياء، 246/5. من حديث عبد ا بن أم حرام.
(194) البخاري، التاريخ الكبير، 304/7، والترمذي، تسمية أصحاب رسول ا ﷺ، ص89 (571)، وبقي بن مخلد، مقدمة المسند، ص133 (579)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، 97/5 (876)، وابن حجر، مختصر زوائد مسند البزار، 596/1 (1059)، والبغوي، معجم الصحابة، 230/5، وابن قانع، معجم الصحابة، 51/3 (998)، وابن حبان، الثقات، 379/3، والطبراني، المعجم الكبير، 294/19، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 2468/5-2469 (2610)، وابن حزم، أسماء الصحابة الرواة، ص359 (579)، وابن عبد البر، الاستيعاب، 401/3 (2277)، وابن الجوزي، تلقيح فهوم أهل الأثر، ص178، 220، 278، وابن الأثير، أسد الغابة، 7/5-8 (4559)، وابن حجر، الإصابة، 338/3 (7592).
(195) انظر: المصادر السابقة.
(196) ابن حجر، الإصابة، 338/3 (7592).
(197) الصاغاني، نقعة الصديان، ص96 (147)، ومغلطاي، الإنابة، 133/2-134 (871).
(198) البغوي، معجم الصحابة، 230/5، والبخاري، التاريخ الكبير، معلقاً، 304/7، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، 97/5، وابن قانع، معجم الصحابة، 230/5، الطبراني، المعجم الكبير، 294/19، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، 2469/5، والبيهقي، شعب الإيمان، 412/7، وابن حجر، الإصابة، 338/3.
(199) البخاري، التاريخ الكبير (الكنى) ص32.

(200) الهيثمي، مجمع الزوائد، 327/4.
(201) انظر: النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص95، وابن حبان، الثقات، 458/7، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 337/10، وتقريب التهذيب، ص554.
(202) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 203/8.
(203) مغلطاي، الإنابة، 134/2.
(204) ابن عبد البر، الاستيعاب، 401/3 (2277).
(205) العلائي، جامع التحصيل، ص271، والعراقي، تحفة التحصيل، ص291.
(206) انظر: العلائي، تحقيق منيف الرتبة، ص54.
(207) انظر: المثال الأول من المطلب الأول.
(208) انظر: أبوصعيليك، منجهية التمييز، ص334.
(209) انظر: المثال السادس من المطلب الثاني.
(210) انظر: المثال الرابع من المطلب الثاني.
(211) انظر: المثال الأول من المطلب الثاني.
(212) العلائي، ص55.

المصادر والمراجـع

الآمدي، علي بن محمد، 631هـ، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجميلي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1404هـ.

الأبناسي، إبراهيم بن موسى، ت 802هـ، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: محمد علي سمك، 1998، بيروت، دارالكتب العلمية، ط1.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، ت 327هـ، الجرح والتعديل، 1952م، بيروت، دار الفكر، تصوير عن ط1.

__________، علل الحديث، 1985م، بيروت، دار المعرفة.

__________، المراسيل، تحقيق: شكر ا قوجاني، 1982م، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2.

ابن أبي شيبة، عبد ا بن محمد، ت 235هـ، المصنف، تحقيق: كمال الحوت، 1409هـ، الرياض، السعودية، مكتبة الرشد، ط1.

ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو، ت 287هـ، الآحاد والمثاني، تحقيق: باسم الجوابره، 1991م، الرياض، دار الراية، ط1.

ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد الجزري، ت 630هـ، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي معوض ورفيقه، 2003، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2.

ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، ت 606هـ، جامع الأصول من أحاديث الرسول، تحقيق: محمد الفقي، 1984، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط4.

ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، ت 733هـ، المنهل الروي، تحقيق: محيي الدين رمضان، دمشق ، دار الفكر، ط2 ، 1406هـ.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. ت 597هـ، تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون المغازي والسير، 1997م، بيروت، دار الأرقم، ط1.

__________، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد ا القاضي، 1406هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

__________، الموضوعات، 1983م، بيروت، دار الفكر، ط2.

ابن حبان، محمد بن حبان البستي، ت 354هـ، الثقات، بيروت، دار الفكر، 1983م.

__________، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود زايد، 1992م، بيروت.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، ت 852هـ، الإصابة في تمييز الصحابة، مع الاستيعاب لابن عبد البر بيروت، دار الفكر، د.ت .

__________، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عبد الغفار البنداري، 1984م، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

__________، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، 1992م، دمشق، دار الرشيد، ط4.

__________، تهذيب التهذيب، بيروت، دار الفكر، ط1، 1984م.

__________، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، ترقيم، محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، د.ت.

__________، لسان الميزان، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط3، 1986م.

__________، مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، تحقيق: صبري أبو ذر، 1992م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1.

__________، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، د. ن، 1406هـ.

ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي، ت 456هـ، أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد، تحقيق: سيد كسروي، 1992، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

ابن سعد، محمد بن سعد البصري، ت 230هـ، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، د.ت.

ابن شاهين، عمر بن أحمد، ت 385هـ، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، 1984م، الكويت، الدار السلفية، ط1.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ت 643هـ، مقدمة ابن الصلاح بشرح التقييد والإيضاح للعراقي، بيروت، دار الحديث، ط3، 1989م.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، ت 463هـ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي معوض ورفيقه، 2002م، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2.

ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني، ت 365هـ، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى غزاوي، 1988م، بيروت، دار الفكر، ط3.

ابن عساكر، علي بن الحسن، ت 571هـ، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين عمر بن غرامة العمري، 1995م، بيروت، دار الفكر، ط1.

ابن قانع، عبد الباقي بن قانع الأموي، ت 351هـ، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح المصراتي، 1997م، المدينة المنورة، السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، ط1.

ابن قطلوبغا، زين الدين قاسم الحنفي، ت 879هـ، حاشية ابن قطلوبغا على شرح نخبة الفكر، تحقيق: إبراهيم الناصر، 1999م، الرياض، دار الوطن، ط1.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، ت 774هـ، اختصار علوم الحديث الباعث الحثيث، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1983م.

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، ت 275هـ، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، د.ت.

ابن ماكولا، علي بن هبة الله، ت 475هـ، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ.

ابن معين، يحيى بن معين، ت 233هـ، تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، 1979م، مكة المكرمة، السعودية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1.

ابن منظور، محمد بن مكرم المصري، ت 711هـ، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني البغدادي، ت 629هـ، تكملة الإكمال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، 1410هـ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى، ط1.

ابن يونس، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد المصري، ت 347هـ.

__________، تاريخ المصريين تاريخ ابن يونس المصري، جمع وتحقيق: عبد الفتاح فتحي، 2000م، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

__________، تاريخ الغرباء تاريخ ابن يونس المصري، جمع وتحقيق: عبد الفتاح فتحي، 2000م، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

أبو داود، سليمان بن الأشعث، ت 275هـ، السنن، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، د.ت.

أبو صعيليك، عبد ربه سلمان، منهجية التمييز بين المختلف فيهم من الصحابة، دراسة نقدية، دكتوراه، 2005م، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت 430هـ، حلية الأولياء، بيروت، دار الفكر، د.ت.

__________، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل العزازي، 1998م، الرياض، دار الوطن، ط1.

أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت 241هـ، الزهد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1398هـ.

الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد، ت 928هـ، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي تحقيق: حافظ الزاهري، 1999، بيروت، دار ابن حزم، ط1.

البخاري، محمد بن إسماعيل، ت 256هـ، التاريخ الكبير، بيروت، دار الفكر، 1986م.

________، الصحيح مع فتح الباري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، ترقيم، محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، د.ت .

________، الضعفاء الصغير، تحقيق: محمود زايد، 1396هـ، حلب، دار الوعي، ط1.

البرذعي، سعيد بن عمرو، سؤالات البرذعي، تحقيق: سعد الهاشمي، 1409هـ، المنصورة، دار الوفاء.

البزار، أحمد بن عمرو، ت 292هـ، المسند البحر الزخار المسمى بمسند البزار تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، 1988، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط1.

البغوي، أبوالقاسم عبد الله بن محمد. ت 317هـ، معجم الصحابة، تحقيق: محمد الأمين الجكني، الكويت، مكتبة دار البيان، ط1، 1421هـ.

بقي بن مخلد، القرطبي، ت 276هـ، مقدمة المسند عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث، بترتيب ابن حزم الظاهري، تحقيق: أكرم ضياء العمري، 1984، د.ن، ط1.

البيهقي، أحمد بن الحسين، ت 458هـ، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، 1994، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز.

________، شعب الإيمان، محمد السعيد زغلول، 1410هـ، بيروت، ط1.

الترمذي، محمد بن عيسى، ت 279هـ، تسمية أصحاب رسول الله ﷺ، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، 1986م، بيروت، دار الجنان، ط1.

________، السنن، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

الحاكم، محمد بن عبد ا النيسابوري، ت 405هـ، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1977م.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، ت 463هـ، الكفاية في علم الرواية، 1988م، بيروت، دارالكتب العلمية.

الخلال، أحمد بن محمد، ت 242هـ، السنة، تحقيق: عطية الزهراني، الرياض، دار الراية، ط1، 1410هـ.

الدارقطني، علي بن عمر، ت 385هـ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، 1985م، الرياض، دار طيبة، ط1.

الذهبي، محمد بن أحمد، ت 748هـ، تجريد أسماء الصحابة، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

________، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ورفيقه، 1413هـ، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط9.

________، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، 1992م، جدة، دار القبلة، ط1.

________، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، 1971م، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

________، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي معوض ورفيقه، 1995م، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، ت 1122هـ، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية، 1996م، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد الحلبي، ت 841هـ، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، تحقيق: صبحي السامرائي، 1987م، بيروت، عالم الكتب، ط1.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، ت 902هـ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق: صلاح عويضة، 2001م، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

________، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق: عبد ا محمد الصديق، 1991م، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. ت 911هـ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت، دار الفكر د.ت.

الشوكاني، محمد بن علي، ت 1250هـ، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تحقيق: محمد البدري، 1992م، بيروت، دارالفكر، ط1.

الصاغاني، الحسن بن محمد، ت 650هـ، نقعة الصديان فيمن صحبتهم نظر من الصحابة وغير ذلك، تحقيق: سيد كسروي حسن، 1990م، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

الضياء المقدسي، محمد بن عبد الواحد، ت 643هـ، الأحاديث المختارة، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، 1410هـ، مكة المكرمة ، مكتبة النهضة الحديثة، ط1.

الطبراني، سليمان بن أحمد، ت 360هـ، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي السلفي، 1984م، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1.

________، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، الموصلمكتبة العلوم والحكم، ط2 ، 1983م.

________، الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، ت 321هـ.

شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد النجار ومحمد سيد جاد الحق، 1994م، بيروت، عالم الكتب، ط1.

العجلوني، إسماعيل بن محمد، 1162هـ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: أحمد القلاش، 1405هـ، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4.

العجلي، أحمد بن عبد ا ، ت 261هـ، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوي، 1985م، المدينة المنورة ط1.

العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، ت 806هـ، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، 1989م، بيروت، دار الحديث، ط3.

________، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: محمود ربيع، 1988م، بيروت، عالم الكتب، ط2.

العراقي، أحمد بن عبد الرحيم، ت 826هـ، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تحقيق: عبدا نوارة، 1999م، الرياض، مكتبة الرشد، ط1.

العسكري، الحسن بن عبد ا ، 382هـ، تصحيفات المحدثين، تحقيق: محمود ميرة، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ط1، 1402هـ.

العقيلي، محمد بن عمر، ت 322هـ، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، 1984م، بيروت، دار المكتبة العلمية، ط1.

العلائي، خليل بن كيكلدي، ت 761هـ، تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، تحقيق: محمد الأشقر، 2001م، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1.

________، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي السلفي، 1986م، بيروت، عالم الكتب، ط2.

القاري، علي بن سلطان الهروي، ت 1014هـ، شرح شرح نخبة الفكر، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987م.

القسطلاني، أحمد بن محمد، ت 923هـ، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية بشرح الزرقاني، 1996م، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

القضاعي، محمد بن سلامة، ت 454هـ، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي السلفي، 1986م، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2.

المزي، يوسف بن الزكي، ت 742هـ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد، 1980م، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1.

مغلطاي، علاء الدين أبو عبد ا بن قليج التركي، ت 762هـ، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، تحقيق: عزت المرسي ورفاقه، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1420.
المناوي، عبد الرؤوف، ت 1031هـ، فيض القدير شرح الجامع الصغير، 1356هـ، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط1.
المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، ت 656هـ، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، 1417هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.
النسائي، أحمد بن شعيب، ت 303هـ، السنن المجتبى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، 1986م، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2.
________، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود زايد، 1369هـ، حلب، دار الوعي، ط1.
النووي، يحيى بن شرف، ت 676هـ، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير بشرح تدريب الراوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت، دار الفكر د.ت.
الهيثمي، علي بن أبي بكر، ت 807هـ، مجمع الزوائد ومنبع الزوائد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988م.

The Approved Companionship in Al-Hadith Al-Da'eef at the Classifiers of Prophet's Companionship Identifying (Critical Study)

Abedrabbuh S. Abu Se'ilek and Mohammad A. Abu Al-Nour*

ABSTRACT

Our esteemed scientists looked after distinguishing the prophet’s companionship from others. They wrote their names, characters and stories. They did their best to count them and to determine who the prophet’s companionship was and who was not. Also they determine who listened to him and who did not. Who saw him and who did not? Accurately and comprehend. The researcher tried to prove, through scientists deeds, the relationship by "weak saying" of prophet’s companionship. He used examples taken from books about disputed names in order to study and to pave the way to this study by mentioning references related to this issue. He concluded it through mentioning group of results he reached to like: Scientists put ways to distinguish the real prophet’s companionship from others in order not to allow other names to enter the list. Narration is considered the best way. Not all mentioned names are considered companionships. Their classifications of companionships have names of all mentioned as prophet’s companionship whether correct or incorrect. Most of classifiers are in favour of proving the companionship with weak narration whatever the degree of weakness according to their method in dealing with narration of Al- magazine and Al-sair knowing the companionship is part of this.

Keywords: The Approved Companionship, The Classifiers of Prophet’s Companionship Identifying, Al-Hadith Al-Da’eef, Critical Study.

* Ministry of Education; Amman, Jordan; Faculty of Shari'a and Islamic Studies, Yarmouk University, Irbid, Jordan.
Received on 8/1/2006 and Accepted for Publication on 23/1/2007.